بسم الله الرحمن الرحيم

سلطنة عمان
الجريدة الرسمية
تصدرها
وزارة الشؤون القانونية

العدد (١٢٠٤) السنة السادسة والأربعون

الأحد ٦ ذو القعدة ١٤٣٨هـ الموافق ٣٠ يوليو ٢٠١٧م

المحتويات

		رقم الصفحة
مراسيم سلطانية		
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٠	بإجراء تنقلات وتعيينات في السلك الدبلوماسي .	٥
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣١	بتعيين أمين عام لمكتب مستشار جلالة السلطان .	٦
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٢	بتقرير صفة المنفعة العامة لمشروع إنشاء سد الحماية (G2) من مخاطر الفيضانات في وادي عدي بمحافظة مسقط .	٧
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣	بإصدار قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .	١٠
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٤	بإصدار قانون المستحضرات البيطرية .	٣٤
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٥	بالتصديق على البروتوكول المعدل لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) .	٤٤
مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٦	بالتصديق على بروتوكول تعديل اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية .	٥٢

رقم الصفحة

مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٧ بمنح الجنسية العمانية . ٨٣

مرسوم سلطاني رقم ٢٠١٧/٣٨ بمنح الجنسية العمانية . ٨٨

قرارات وزارية

وزارة الزراعة والثروة السمكية

قرار وزاري رقم ٢٠١٧/١٩٧ صادر في ٢٠١٧/٧/٢٠ بإصدار ضوابط زراعة القت وتنظيم تسويقه خارج السلطنة . ٩٧

قرار وزاري رقم ٢٠١٧/١٩٨ صادر في ٢٠١٧/٧/٢٠ بإصدار لائحة تنظيم الترقيم الإلكتروني للإبل العمانية في العيادات البيطرية الخاصة . ١٠٠

مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار

قرار وزاري رقم ٢٠١٧/٨٨ صادر في ٢٠١٧/٧/١٠ بإجراء تعديل في القرار الوزاري رقم ٢٠١٦/١٢٥ . ١٠٤

إعلانات رسمية

وزارة التجارة والصناعة

الإعلانات الخاصة بالنشر عن طلبات تسجيل العلامات التجارية . ١٠٧

مجلس المناقصات

إعلان عن طرح المناقصة رقم ٢٠١٧/٧ . ١٣٢

إعلانات تجارية

إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة فوسيريف للمواد الصامدة للصهر ش.م.م . ١٣٣

إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة روافد للتطوير والاستثمار ش.م.م . ١٣٣

إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة الأوائل المزدهرة ش.م.م . ١٣٤

إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة المثالي للحجر الطبيعي والجرانيت ش.م.م . ١٣٤

مراســـيم ســـلطانيـــة

مرســوم سلطانـــي
رقـم ٢٠١٧/٣٠
بإجـراء تنقلات وتعيينـات في السـلك الدبلوماسـي

نحـن قابـوس بـن سعيـد سلطان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ، وعلى قانون تنظيم وزارة الخارجية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٢ ، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

ينقل السفيران الآتي اسماهما إلى ديوان عام وزارة الخارجية :

١ - الشيخ حميد بن علي بن سلطان المعني سفيرنا لدى جمهورية فرنسا .

٢ - حامد بن سعيد بن سالم آل إبراهيم سفيرنا لدى دولة الكويت .

المـادة الثانيـــة

يعـين السفيـر الشيـخ الدكتور غـازي بـن سعيـد بن عبدالله البحـر الـرواس سفيـرا لنـا فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية فرنسا .

المـادة الثالثـــة

يمنح كل من :

١ - الوزيـر المفـوض الدكتـور عدنان بن أحمـد بن عبدالله الأنصـاري لقب سفير ، ويعين سفيرا لنا فوق العادة ، ومفوضا لدى دولة الكويت .

٢ - المستشـار الشيخ العباس بن إبراهيم بن حمد الحارثي لقب سفير ، ويعين سفيرا لنا فوق العادة ، ومفوضا لدى ماليزيا .

المـادة الرابعـة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صـدر في : ١ من ذي القعدة سنـة ١٤٣٨هـ

الموافــق : ٢٥ من يـوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد
سـلطـان عمـان

مرســـوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣١

بتعـيين أمـين عـام لمكتـب مستشار جلالـة السلطـــان

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١٢٠ ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

يعين الدكتور صالح بن سالم بن حمود الرحبي أمينا عاما لمكتب مستشار جلالة السلطان بالدرجة الخاصة .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صـدر في : ١ من ذي القعدة سنـة ١٤٣٨هـ

الموافـــق : ٢٥ من يـوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد

سـلطـان عمـان

مرســوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٢

بتقرير صفة المنفعة العامة

لمشـروع إنشـاء سـد الحمايـة (G2)

مـن مخاطـر الفيضانـات فـي وادي عـدي بمحافظـة مسقـط

نحـن قابـوس بـن سعيـد سلطـان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

يعتبـر مشـروع إنشـاء سـد الحمايـة (G2) مـن مخاطـر الفيضانـات فـي وادي عـدي بمحافظـة مسقـط المحـدد فـي المذكـرة ، والرسـم التخطيطـي الإجمالـي المرفقـين ، من مشروعات المنفعة العامة .

المـادة الثانيـــة

للجهات المختصة الاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على العقارات والأراضي اللازمة للمشروع ، وما عليها من منشآت طبقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة المشار إليه .

المـادة الثالثـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صـدر فـي : ١ من ذي القعـدة سنـة ١٤٣٨هـ
الموافـق : ٢٥ من يوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد
سـلطـان عمـان

مذكـــرة

بشأن تقرير صفة المنفعة العامة

لمشـــروع إنشـــاء ســـد الحمايـــة (G2)

مـن مخاطـر الفيضانـات فـي وادي عـدي بمحافظـة مسقـط

في إطار جهود وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه لإقامة المشاريع ذات المنفعة العامة ، فإن الوزارة تسعى لتنفيذ المشروع المشار إليه ، لأهميته في توفير الحماية اللازمة للحد من مخاطر الفيضانات ، ووقوع أضرار على الممتلكات العامة والخاصة ، مما يؤدي إلى إهدار مورد أساسي من موارد الحياة .

ويحقق المشروع الأهداف الآتية :

- الحماية من مخاطر الفيضانات .

- تغذية المخزون المائي الجوفي ، وتقليل المياه المفقودة في البحر .

وحيث إن تنفيذ هذا المشروع يتطلب نزع ملكية الممتلكات المتأثرة به ، وتعويض أصحابها وفقا لأحكام قانون نزع الملكية للمنفعة العامة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٧٨/٦٤ ، فإن الأمر يتطلب استصدار مرسوم سلطاني بتقرير المنفعة العامة لهذا المشروع .

وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه

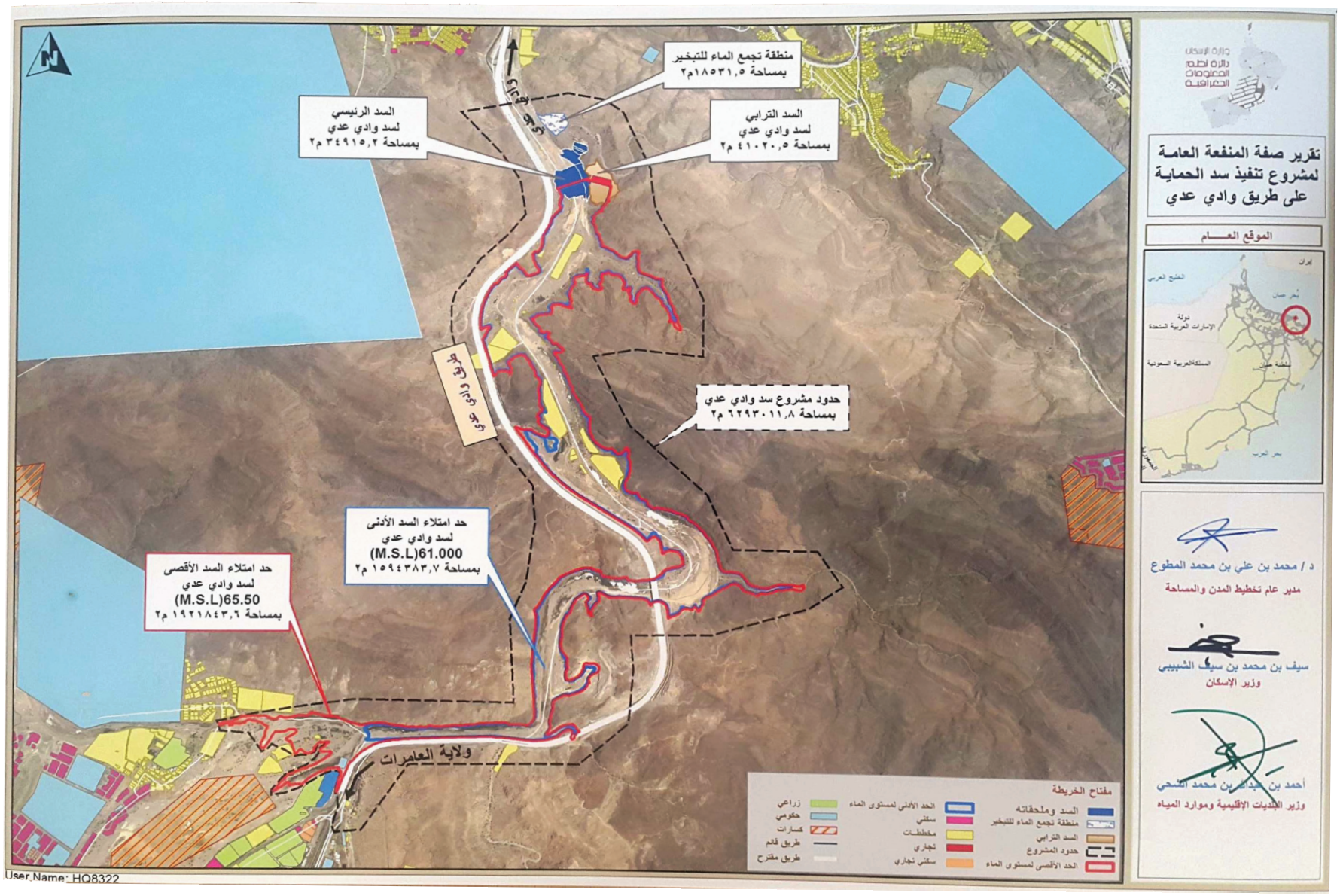
منطقة تجمع الماء للتبخير
بمساحة ١٨٥٣١,٥م٢
السد الرئيسي
لسد وادي عدي
بمساحة ٣٤٩١٥,٢ م٢
السد الترابي
لسد وادي عدي
بمساحة ٤١٠٢٠,٥ م٢
طريق وادي عدي
حدود مشروع سد وادي عدي
بمساحة ٦٢٩٣٠١١,٨ م٢
حد امتلاء السد الأدنى
لسد وادي عدي
(M.S.L)61.000
بمساحة ١٥٩٤٣٨٣,٧ م٢
حد امتلاء السد الأقصى
لسد وادي عدي
(M.S.L)65.50
بمساحة ١٩٢١٨٤٣,٦ م٢
ولاية العامرات
مفتاح الخريطة
السد وملحقاته
منطقة تجمع الماء للتبخير
السد الترابي
حدود المشروع
الحد الأقصى لمستوى الماء
الحد الأدنى لمستوى الماء
سكني
مختطات
تجاري
سكني تجاري
زراعي
حكومي
مسارات
طريق قائم
طريق مقترح
User Name: HQ8322
دائرة الإسكان
دائرة نظم المعلومات الجغرافية
تقرير صفة المنفعة العامة
لمشروع تنفيذ سد الحماية
على طريق وادي عدي
الموقع العام
إيران
الخليج العربي
بحر عمان
دولة الإمارات العربية المتحدة
المملكة العربية السعودية
سلطنة عمان
بحر العرب
د / محمد بن علي بن محمد المطوع
مدير عام تخطيط المدن والمساحة
سيف بن محمد بن سيف الشبيبي
وزير الإسكان
أحمد بن عبدالله بن محمد النعيمي
وزير البلديات الإقليمية وموارد المياه

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١٧/٣٣

بإصدار قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون حقوق الملكية الصناعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٧ ،
وعلى قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في الدورة (٣٣) الثالثة والثلاثين المنعقدة في مملكة البحرين يومي ٢٤ و ٢٥ من ديسمبر ٢٠١٢م باعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،
وبعد العرض على مجلس عمان ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعمل بأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المرفق .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

صدر في : ١ من ذي القعدة سنة ١٤٣٨هـ
الموافق : ٢٥ من يوليو سنة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

قانـون (نظـام) العلامـات التجاريـة
لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة

البـاب الأول

تعاريـــف

المـادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون (النظام) يكون لكل من المصطلحات الآتية المعنى الموضح قرين كل منها ، ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

١ - دول المجلس :

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢ - الجهة المختصة :

الوزارة التي تكون شؤون التجارة من اختصاصها في كل دولة من دول المجلس ، وهي المختصة بتنفيذ هذا القانون (النظام) .

٣ - الوزيـــر :

الوزير المعني بتطبيق أحكام هذا القانون (النظام) .

٤ - اللائحة التنفيذية :

اللائحة التي تضعها لجنة التعاون التجاري تنفيذا لهذا القانون (النظام) .

٥ - السجـل :

سجل العلامات التجارية .

٦ - العلامـة التجاريـة :

كل ما يأخذ شكلا مميزا من أسماء أو كلمات أو إمضاءات أو حروف أو رموز أو أرقام أو عناوين أو أختام أو رسوم أو صور أو نقوش أو تغليف أو عناصر تصويرية أو أشكال أو لون أو مجموعات ألوان أو مزيج من ذلك أو أي إشارة أو مجموعة إشارات إذا كانت تستخدم أو يراد استخدامها في تمييز سلع أو خدمات منشأة ما عن سلع أو خدمات المنشآت الأخرى أو للدلالة على تأدية خدمة من الخدمات ، أو على إجراء المراقبة أو الفحص للسلع أو الخدمات .

ويمكن اعتبار العلامة الخاصة بالصوت أو الرائحة علامة تجارية .

٧ - السلـع المقلـدة :

السلع - بما في ذلك الأغلفة - التي تحمل - دون ترخيص - علامة مماثلة لعلامة تجارية مسجلة عن هذه السلع أو علامة لا يمكن تمييزها من حيث عناصرها الجوهرية عن العلامة التجارية المسجلة .

البـاب الثانـي

الإجـراءات

الفصـل الأول

إجـراءات تسجيـل العلامـة التجاريـة

المادة (٢)

لا تعد علامة تجارية أو جزءا منها ، ولا يجوز أن يسجل بهذا الوصف ما يأتي :

١ - العلامة الخالية من أي صفة مميزة ، أو العلامات المكونة من بيانات ليست إلا التسمية التي يطلقها العرف على السلع والخدمات ، أو الرسوم المألوفة والصور العادية للسلع .

٢ - التعبيرات أو الرسوم أو العلامات التي تخل بالآداب العامة أو تخالف النظام العام .

٣ - الشعارات العامة والأعلام والشارات العسكرية والشرفية والأوسمة الوطنية والأجنبية والعملات المعدنية والورقية وغيرها من الرموز الخاصة بأي من دول المجلس أو أي دولة أخرى ، أو بالمنظمات العربية أو الدولية أو إحدى مؤسساتها ، أو أي تقليد لأي من ذلك .

٤ - رموز الهلال الأحمر أو الصليب الأحمر وغيرها من الرموز الأخرى المشابهة ، وكذلك العلامات التي تكون تقليدا لها .

٥ - العلامات المطابقة أو المشابهة للرموز ذات الصبغة الدينية المحضة .

٦ - الأسماء والبيانات الجغرافية إذا كان من شأن استعمالها أن يحدث لبسا فيما يتعلق بمصدر أو أصل السلع أو الخدمات .

٧ - اسم الغير أو لقبه أو صورته أو شعاره ، ما لم يوافق هو أو ورثته مقدما على استعماله .

٨ - البيانات الخاصة بدرجات الشرف أو الدرجات العلمية التي لا يثبت طالب التسجيل استحقاقه لها قانونا .

٩ - العلامات التي من شأنها أن تضلل الجمهور ، أو التي تتضمن بيانات كاذبة عن منشأ أو مصدر السلع أو الخدمات أو عن صفاتها الأخرى ، وكذلك العلامات التي تحتوي على اسم تجاري وهمي ، أو مقلد ، أو مزور .

١٠ - العلامات المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين يكون التعامل معهم محظورا وفقا لقرار صادر في هذا الشأن من الجهة المختصة .

١١ - أي علامة تجارية مطابقة أو مشابهة لعلامة سبق إيداعها أو تسجيلها من قبل الآخرين عن السلع ذاتها أو الخدمات أو عن سلع أو خدمات ذات صلة إذا كان من شأن استعمال العلامة المطلوب تسجيلها أن يولد انطباعا بالربط بينها وبين سلع أو خدمات مالك العلامة المسجلة ، أو أن يؤدي إلى الإضرار بمصالحه .

١٢ - العلامات التي ينشأ عن تسجيلها بالنسبة لبعض السلع أو الخدمات الحط من قيمة السلع أو الخدمات التي تميزها العلامة السابقة .

١٣ - العلامات التي تشكل نسخا أو تقليدا أو ترجمة لعلامة تجارية مشهورة أو لجزء منها مملوكة للغير لاستعمالها في تمييز سلع أو خدمات مماثلة أو مشابهة لتلك التي تستعمل العلامة المشهورة لتمييزها .

١٤ - العلامات التي تشكل نسخا أو تقليدا أو ترجمة لعلامة تجارية مشهورة مملوكة للغير ، أو لجزء جوهري منها ، لاستعمالها في تمييز سلع أو خدمات غير مماثلة أو غير مشابهة لتلك التي تميزها العلامة المشهورة ، إذا كان من شأن هذا الاستعمال أن يدل على صلة بين تلك السلع أو الخدمات ، وبين العلامة المشهورة ، وأن يكون من المرجح إلحاق ضرر بمصالح مالك العلامة المشهورة .

١٥ - العلامات التي تشمل الألفاظ أو العبارات الآتية : امتياز " ذو امتياز" ، مسجل أو "رسم مسجل" أو حقوق الطبع ، أو ما شابه ذلك من الألفاظ والعبارات .

المادة (٣)

١ - لا يجوز تسجيل العلامة التجارية المشهورة التي تجاوزت شهرتها حدود البلد الذي سجلت فيه إلى البلاد الأخرى عن سلع أو خدمات مطابقة أو مشابهة إلا إذا قدم طلب بذلك من مالك العلامة المشهورة ، أو بموافقة صريحة منه .

٢ - لتحديد ما إذا كانت العلامة التجارية مشهورة يراعى مدى معرفتها لدى الجمهور المعني نتيجة ترويجها أو طول فترة تسجيلها أو استعمالها أو عدد البلدان التي سجلت أو اشتهرت فيها أو قيمة العلامة ومدى تأثيرها في ترويج السلع أو الخدمات التي تستعمل العلامة لتمييزها .

٣ - لا يجوز تسجيل العلامة التجارية المشهورة لتمييز سلع أو خدمات غير مطابقة أو مشابهة لتلك التي تميزها هذه العلامة إذا :

أ - كان استخدام العلامة يدل على صلة بين السلع أو الخدمات المطلوب تمييزها وسلع أو خدمات صاحب العلامة المشهورة .

ب - أدى استخدام العلامة إلى احتمالية الإضرار بمصالح صاحب العلامة المشهورة .

المادة (٤)

للفئات الآتية الحق في تسجيل علاماتهم التجارية :

١ - كل شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بجنسية أي من دول المجلس ، سواء كان صاحب مصنع ، أو منتجا ، أو تاجرا ، أو حرفيا ، أو صاحب مشروع خاص بالخدمات .

٢ - الأجانب الذين يقيمون في أي من دول المجلس ، ويكون مصرحا لهم بمزاولة عمل من الأعمال التجارية أو الصناعية أو الحرفية أو الخدمية .

٣ - الأجانب المنتمين إلى دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون الدولة من دول المجلس طرفا فيها ، أو المقيمين في تلك الدولة .

٤ - الجهات الحكومية .

المادة (٥)

١ - يعد سجل في الجهة المختصة يسمى سجل العلامات التجارية ، تدون فيه جميع العلامات وأسماء أصحابها وعناوينهم وأوصاف سلعهم أو خدماتهم ، وما يطرأ على العلامات من نقل الملكية أو التنازل أو الترخيص بالاستعمال أو الرهن أو التجديد أو الشطب أو أي تعديلات أخرى ، ولكل ذي مصلحة حق الاطلاع على هذا السجل ، وأخذ مستخرج مصدق منه .

٢ - يدمج سجل العلامات التجارية الموجود وقت العمل بأحكام هذا القانون (النظام) في السجل المنصوص عليه في البند (١) من هذه المادة ، ويعتبر جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (٦)

١ - يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية بحسن نية مالكا لها ، ولا تجوز المنازعة في ملكية العلامة متى اقترن تسجيل العلامة باستعمالها مدة (٥) خمس سنوات على الأقل دون وجود نزاع قضائي بشأنها .

٢ - يجوز لمن كان أسبق إلى استعمال العلامة التجارية - ممن سجلت باسمه - أن يطلب من المحكمة المختصة إلغاء هذا التسجيل خلال (٥) خمس سنوات من تاريخ التسجيل ، ما لم يثبت رضا الأول صراحة أو ضمنا باستعمال العلامة من قبل من سجلت باسمه .

المادة (٧)

يقدم طلب تسجيل العلامة التجارية إلى الجهة المختصة بتسجيل العلامات التجارية على الاستمارة المعدة لذلك من صاحب الشأن ، أو من ينوب عنه ، وفقا للشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة (٨)

١ - يجوز تسجيل العلامة التجارية عن فئة واحدة أو أكثر من فئات السلع أو الخدمات وفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية .

٢ - لا تعتبر السلع أو الخدمات مشابهة لبعضها بعضا لمجرد كونها مدرجة في الفئة نفسها ، ولا تعتبر السلع أو الخدمات مختلفة عن بعضها بعضا لمجرد كونها مدرجة في فئات مختلفة من التصنيف ذاته .

المادة (٩)

إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل العلامة التجارية ذاتها أو علامات تجارية متقاربة أو متشابهة عن فئة واحدة من المنتجات أو الخدمات ، وجب وقف جميع الطلبات إلى أن يقدم تنازل موقع من المتنازعين ، ومصدق عليه من الجهة المختصة لمصلحة أحدهم ، أو إلى أن يصدر حكم نهائي في النزاع .

المادة (١٠)

إذا رغب طالب تسجيل علامة تجارية ، أو خلفه في التمتع بحق الأولوية استنادا إلى طلب سابق مودع في دولة عضو في اتفاقية دولية متعددة الأطراف تكون الدولة من دول المجلس طرفا فيها ، فعليه أن يرفق بطلبه صورة من الطلب السابق وإقرارا يبين فيه تاريخ الطلب السابق ورقمه والدولة التي أودع فيها ، وذلك خلال (٦) ستة أشهر من تاريخ طلب التسجيل الذي يستند إليه في حق الأولوية ، وإلا سقط حقه في المطالبة بهذا الحق .

المادة (١١)

١ - يجوز للجهة المختصة أن تفرض ما تراه لازما من القيود والتعديلات لتحديد العلامة التجارية ، وتوضيحها على وجه يمنع التباسها بعلامة تجارية أخرى سبق تسجيلها أو سبق إيداع طلب تسجيلها ، أو لأي سبب آخر ترتئيه .

٢ - إذا لم يقم طالب التسجيل بالرد على الجهة المختصة خلال (٩٠) تسعين يوما من تاريخ إخطاره بذلك ، اعتبر متنازلا عن طلبه .

٣ - إذا رفضت الجهة المختصة تسجيل العلامة التجارية لسبب ارتأته ، أو علقت التسجيل على قيود أو تعديلات ، وجب عليها أن تخطر طالب التسجيل أو من ينوب عنه كتابة بأسباب قرارها .

٤ - وفي جميع الأحوال ، يتعين على الجهة المختصة أن تبت في طلب التسجيل خلال (٩٠) تسعين يوما من تاريخ تقديمه ، متى كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية .

المادة (١٢)

١ - يجوز لطالب التسجيل أو من ينيبه التظلم من قرار الجهة المختصة برفض التسجيل أو تعليقه على شرط ، خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إبلاغه به ، أمام لجنة تحددها اللائحة التنفيذية ، ويجوز له الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة المختصة ، خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إبلاغه به .

٢ - إذا لم يتظلم طالب التسجيل من القرار الصادر برفض التسجيل أو تعليقه على شرط في الميعاد المقرر ، أو لم يقم بتنفيذ ما طلبته الجهة المختصة خلال هذا الميعاد ، اعتبر متنازلا عن طلبه .

المادة (١٣)

١ - إذا قبلت الجهة المختصة العلامة التجارية ، وجب عليها قبل تسجيلها أن تعلن عنها في وسيلة النشر التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ويلزم طالب التسجيل بتكاليف النشر .

٢ - لكل ذي شأن ، خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ النشر ، أن يقدم للجهة المختصة اعتراضا مكتوبا على طلب تسجيل العلامة التجارية .

وعلى الجهة المختصة أن تبلغ طالب التسجيل بصورة من الاعتراض خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وعلى طالب التسجيل أن يقدم للجهة المختصة ردا مكتوبا على الاعتراض خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إبلاغه به ، وإلا اعتبر متنازلا عن طلب التسجيل .

المادة (١٤)

١ - تفصل الجهة المختصة في الاعتراض المقدم إليها ، بعد الاستماع إلى المعترض ، وطالب التسجيل ، أو إلى أحدهما ، إذا اقتضى الأمر .

٢ - تصدر الجهة المختصة قرارا بقبول تسجيل العلامة التجارية أو برفض تسجيلها ، وفي حالة القبول يجوز أن تقرر ما تراه لازما من القيود .

٣ - ولكل ذي شأن الطعن في قرار الجهة المختصة أمام المحكمة المختصة خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ إخطاره به ، ولا يترتب على الطعن في القرار الصادر بقبول تسجيل العلامة التجارية وقف إجراءات التسجيل ما لم تقرر المحكمة المختصة خلاف ذلك .

المادة (١٥)

إذا انقضت المدة المحددة للاعتراض دون تقديم أي اعتراض بشأن قبول طلب تسجيل العلامة التجارية ، وجب على الجهة المختصة تسجيل العلامة التجارية فور انقضاء المدة المحددة للاعتراض .

المادة (١٦)

١ - إذا سجلت العلامة التجارية انسحب أثر التسجيل إلى تاريخ تقديم الطلب ، وتعطى لمالك العلامة - بمجرد إتمام تسجيلها - شهادة تشتمل على البيانات الآتية :

أ - رقم تسجيل العلامة .

ب - رقم وتاريخ الأولوية ، والدولة التي أودع فيها الطلب ، إن وجدت .

ج - تاريخ تقديم الطلب ، وتاريخ تسجيل العلامة ، وتاريخ انتهاء مدة الحماية .

د - اسم مالك العلامة ولقبه ومحل إقامته وجنسيته .

هـ - صورة مطابقة للعلامة .

و - بيان بالسلع أو الخدمات المخصصة لها العلامة ، وبيان فئتها .

٢ - لمالك العلامة التجارية المسجلة حق استئثاري في استعمال العلامة ، وفي منع الغير الذي لم يحصل على موافقة منه ، من استعمالها ومن استعمال أي إشارة مماثلة أو مشابهة لها - بما في ذلك أي مؤشر جغرافي - في سياق التجارة لتمييز سلع أو خدمات ذات صلة بتلك التي سجلت عنها العلامة التجارية ، وذلك إذا كان من المحتمل أن يؤدي هذا الاستعمال إلى إحداث لبس لدى الجمهور ، ويفترض حدوث هذا اللبس في حالة استعمال العلامة ذاتها ، أو علامة مشابهة لها لتمييز سلع أو خدمات مماثلة لتلك التي سجلت عنها العلامة .

المادة (١٧)

يجوز لمالك علامة تجارية سبق تسجيلها أن يقدم في أي وقت طلبا إلى الجهة المختصة ، لإدخال أي تعديل على علامته ، ما لم يمس ذلك بذاتية العلامة مساسا جوهريا ، وتصدر الجهة المختصة قرارا في هذا الطلب وفقا للشروط والإجراءات المعمول بها في شأن طلبات التسجيل الأصلية ، ويجوز التظلم من ذلك القرار والطعن فيه بالطرق المقررة ذاتها بالنسبة للقرارات الصادرة في هذه الطلبات .

المادة (١٨)

يجوز للجهة المختصة إضافة أي بيان للسجل يكون قد أغفل تدوينه ، ويجوز لها تعديل أو حذف أي بيان تم تدوينه في السجل بدون وجه حق ، أو كان غير مطابق للحقيقة ، على أن يخطر ذوو الشأن بذلك .

كما يجوز لكل ذي شأن الطعن لدى المحكمة المختصة في كل إجراء تتخذه الجهة المختصة في هذا الشأن .

الفصل الثاني

مدة حماية العلامة التجارية

المادة (١٩)

١ - مدة الحماية المترتبة على تسجيل العلامة التجارية (١٠) عشر سنوات من تاريخ تقديم طلب التسجيل ، ولمالك العلامة التجارية إذا رغب في استمرار الحماية لمدد مماثلة ، أن يقدم طلبا بالتجديد خلال السنة الأخيرة ، بالشروط المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية .

٢ - لمالك العلامة التجارية الحق في تجديد تسجيل العلامة المسجلة خلال الأشهر (٦) الستة التالية من تاريخ انتهاء مدة الحماية .

٣ - إذا انقضت الأشهر (٦) الستة التالية لتاريخ انتهاء مدة الحماية دون أن يقدم مالك العلامة التجارية طلب التجديد ، قامت الجهة المختصة بشطب العلامة من السجل .

٤ - يتم التجديد دون أي فحص جديد ، ويعلن عنه بوسيلة النشر التي تحددها اللائحة التنفيذية ، ودون الاعتداد بأي اعتراض من الغير .

المادة (٢٠)

تتمتع بحماية مؤقتة العلامة التجارية الموضوعة على سلع معروضة في المعارض الدولية الرسمية أو المعترف بها رسميا ، والتي تقام داخل الدولة ، وذلك خلال مدة عرضها ، متى توافرت فيها شروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) .
وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الحماية المؤقتة .

الفصل الثالث

شطب تسجيل العلامة التجارية

المادة (٢١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٦) من هذا القانون (النظام) يكون للجهة المختصة ، ولكل ذي شأن ، اللجوء إلى المحكمة المختصة بطلب الحكم بشطب العلامة التجارية التي تكون قد سجلت بغير وجه حق ، وتقوم الجهة المختصة بشطب التسجيل متى قدم لها حكم نهائي بذلك .

المادة (٢٢)

لمالك العلامة التجارية أن يطلب من الجهة المختصة شطب العلامة من السجل ، سواء عن كل السلع أو الخدمات التي سجلت عنها العلامة ، أو عن جزء منها فقط ، ويقدم طلب الشطب وفقا للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .
وإذا كانت العلامة مرخصا باستعمالها وفقا لعقد مقيد في السجل ، فلا يجوز شطبها إلا بناء على موافقة كتابية من المستفيد من الترخيص ، ما لم يتنازل المستفيد من الترخيص عن هذا الحق صراحة .

المادة (٢٣)

للمحكمة المختصة ، بناء على طلب من كل ذي شأن ، أن تقضي بشطب العلامة التجارية من السجل إذا ثبت لديها أن العلامة لم تستعمل بصفة جدية لمدة (٥) خمس سنوات متتالية ، إلا إذا قدم مالك العلامة ما يسوغ له عدم استعمالها .

المادة (٢٤)

إذا تم شطب العلامة التجارية من السجل ، فلا يجوز أن يعاد تسجيلها لصالح الغير عن السلع ذاتها أو الخدمات أو عن سلع أو خدمات مشابهة ، إلا بعد مضي (٣) ثلاث سنوات من تاريخ الشطب ، ما لم يكن الشطب قد تم بناء على حكم من المحكمة المختصة ، ويكون هذا الحكم قد حدد مدة أقل لإعادة تسجيل العلامة .

المادة (٢٥)

يجب نشر شطب العلامة التجارية من السجل في وسيلة النشر التي تحددها اللائحة التنفيذية .

الفصل الرابع

نقل ملكية العلامة التجارية ورهنها والحجز عليها

المادة (٢٦)

١ - يجوز نقل ملكية العلامة التجارية كليا أو جزئيا بعوض أو بغير عوض أو رهنها أو الحجز عليها مع المحل التجاري أو مشروع الاستغلال الذي تستخدم العلامة في تمييز سلعه أو خدماته ما لم يتفق على خلاف ذلك .

٢ - يجوز نقل ملكية العلامة التجارية بالإرث أو بالوصية أو بالهبة .

٣ - وفي جميع الأحوال ، لا يكون نقل ملكية العلامة التجارية أو رهنها أو الحجز عليها حجة على الغير إلا بعد قيده في السجل ، ونشره في أي وسيلة نشر تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة (٢٧)

١ - يتضمن نقل ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال العلامة التجارية المسجلة باسم ناقل الملكية ، والتي يمكن اعتبارها ذات ارتباط وثيق بالمحل التجاري أو المشروع ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

٢ - إذا نقلت ملكية المحل التجاري أو مشروع الاستغلال دون نقل ملكية العلامة التجارية ذاتها ، جاز لناقل الملكية الاستمرار في صناعة السلع ذاتها أو تقديم الخدمات ذاتها التي سجلت عنها العلامة أو الاتجار فيها ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

البـاب الثالـث

عقـد الترخيـص

المـادة (٢٨)

يجوز لمالك العلامة التجارية أن يرخص لأي شخص طبيعي أو معنوي باستعمالها عن كل أو بعض السلع أو الخدمات المسجلة عنها العلامة ، ويكون لمالك العلامة الحق في أن يرخص لأشخاص آخرين باستعمال العلامة التجارية ذاتها ، كما يكون له أن يستعملها بنفسه ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

ولا يجوز أن تزيد مدة عقد الترخيص على المدة المقررة لحماية العلامة .

المـادة (٢٩)

لا يجوز أن تفرض على المستفيد من الترخيص قيود غير مترتبة على الحقوق التي يخولها تسجيل العلامة التجارية أو غير ضرورية للمحافظة على هذه الحقوق .

ومع ذلك يجوز أن يتضمن الترخيص القيود الآتية :

١ - تحديد نطاق المنطقة أو فترة استخدام العلامة التجارية .

٢ - الشروط التي تستلزمها متطلبات الرقابة الفعالة لجودة السلع أو الخدمات .

٣ - الالتزامات المفروضة على المستفيد من الترخيص بالامتناع عن كافة الأعمال التي قد ينتج عنها الإساءة إلى العلامة التجارية .

المـادة (٣٠)

لا يعتد بعقد الترخيص باستعمال العلامة التجارية إلا إذا كان مكتوبا ومقيدا في السجل ، على أن تحدد اللائحة التنفيذية الكيفية التي يتم بها القيد ، والنشر .

المـادة (٣١)

لا يجوز للمستفيد من الترخيص التنازل عنه لغيره أو منح تراخيص من الباطن ، ما لم يتفق على خلاف ذلك .

المادة (٣٢)

يشطب قيد عقد الترخيص من السجل ، بناء على طلب مالك العلامة التجارية أو المستفيد من الترخيص بعد تقديم ما يثبت انتهاء أو فسخ عقد الترخيص .

وعلى الجهة المختصة أن تخطر الطرف الآخر بطلب شطب قيد عقد الترخيص ، ولا يتم الشطب إلا بعد أن تخطر الجهة المختصة الطرف الآخر بطلب شطب عقد الترخيص ، وله في هذه الحالة الاعتراض على ذلك وفقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

الباب الرابع

العلامة الجماعية وعلامة المراقبة وعلامة الهيئات ذات النفع العام والمؤسسات المهنية

المادة (٣٣)

١ - يجوز تسجيل العلامة الجماعية التي تستخدم لتمييز سلع أو خدمات منشآت تعود إلى أعضاء ينتمون إلى كيان معين يتمتع بشخصية قانونية .

ويقدم طلب تسجيل العلامة الجماعية من ممثل هذا الكيان ليستخدمه الأعضاء فيه وفقا للشروط والأوضاع التي يحددها ، على أن يعتمد ذلك من الجهة المختصة .

٢ - يتعين على طالب تسجيل العلامة الجماعية أن يذكر في طلب التسجيل أنه يتعلق بعلامة جماعية ، وأن يرفق بالطلب نسخة من اشتراطات استعمال العلامة المطلوب تسجيلها .

وفي جميع الأحوال ، يلتزم مالك العلامة الجماعية المسجلة بإخطار الجهة المختصة بأي تعديلات على تلك الاشتراطات ، ولا تكون هذه التعديلات نافذة إلا بعد موافقة الجهة المختصة .

٣ - في حالة شطب العلامة الجماعية ، لا يجوز إعادة تسجيلها لصالح الغير بالنسبة لسلع أو خدمات متطابقة أو مشابهة .

٤ - للمحكمة المختصة - بناء على طلب من ذوي الشأن - أن تأمر بشطب تسجيل علامة جماعية إذا ثبت لديها أن المالك المسجل يستعمل العلامة الجماعية بمفرده ، أو أنه يستعملها أو يسمح باستعمالها بشكل مخالف للاشتراطات المشار لها في البند (٢) من هذه المادة ، أو يستعملها بطريقة من شأنها أن تضلل الجمهور من حيث منشأ السلعة أو أي صفة مشتركة للسلع أو الخدمات المسجلة بشأنها العلامة الجماعية .

المادة (٣٤)

١ - يجوز للأشخاص الاعتباريين ، الذين يتولون مراقبة أو فحص بعض السلع أو الخدمات من حيث مصدرها أو عناصر تركيبها أو طريقة صنعها أو جودتها أو ذاتيتها أو أي خاصية أخرى ، أن يطلبوا من الجهة المختصة بتسجيل علامة تكون مخصصة لهم للدلالة على إجراء المراقبة أو الفحص .

وفي جميع الأحوال ، لا يجوز تسجيل هذه العلامة أو نقل ملكيتها إلا بموافقة الجهة المختصة .

٢ - يتعين على طالب تسجيل علامة المراقبة أن يذكر في طلب التسجيل أنه يتعلق بعلامة مراقبة ، وأن يرفق بالطلب نسخة من اشتراطات استعمال العلامة المطلوب تسجيلها .

وفي جميع الأحوال ، يلتزم مالك علامة المراقبة المسجلة بإخطار الجهة المختصة بأي تعديلات على تلك الاشتراطات ، ولا تكون هذه التعديلات نافذة إلا بعد موافقة الجهة المختصة .

المادة (٣٥)

يجوز تسجيل علامة لغايات غير تجارية ، كالشعارات التي تتخذها الهيئات ذات النفع العام ، أو التي تستعملها المؤسسات المهنية لتمييز مراسلاتها ، أو لتكون بمثابة شارات لأعضائها .

المادة (٣٦)

١ - يجوز أن تشكل الإشارات ، التي يمكن استعمالها في سياق التجارة كمؤشرات جغرافية ، علامة مصادقة أو علامة جماعية .

٢ - تحدد اللائحة التنفيذية الشروط والقواعد الخاصة بتسجيل العلامات المنصوص عليها في المواد (٣٣) و (٣٤) و (٣٥) من هذا القانون (النظام) ، والمستندات التي يتعين تقديمها لغرض التسجيل ، وسائر الأمور التنظيمية المتعلقة بها ، ويترتب على تسجيل أي من تلك العلامات جميع الآثار المنصوص عليها في هذا القانون (النظام) .

الباب الخامس

إنفاذ الحقوق

المادة (٣٧)

١ - لصاحب الحق ، إذا كانت لديه أسباب سائغة تحمله على الاعتقاد بإمكان استيراد سلع مقلدة أو مزورة أو تحمل علامة مشابهة لعلامته التجارية المسجلة على نحو يؤدي إلى إحداث لبس لدى الجمهور ، أن يقدم طلبا كتابيا إلى الجهة المختصة بالإفراج الجمركي لوقف الإفراج الجمركي عن هذه السلع ، وعدم السماح بتداولها .

ويجب أن يكون الطلب مشفوعا بأدلة تكفي لإقناع الجهة المختصة بالإفراج الجمركي بوجود تعد ، بحسب الظاهر ، على حق الطالب في العلامة التجارية ، وأن يشتمل الطلب على المعلومات الكافية التي يكون من المعقول توافرها لدى الطالب لتمكين الجهة المذكورة من التعرف بصورة معقولة على السلع المعنية .

٢ - يجب على الجهة المختصة بالإفراج الجمركي أن تخطر الطالب كتابة بقرارها بشأن طلبه خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ تقديم الطلب ، ويسري القرار في حالة قبول الطلب لمدة (١) سنة واحدة من تاريخ تقديمه أو للفترة المتبقية من مدة حماية العلامة التجارية أيهما أقرب ، ما لم يطلب مقدم الطلب فترة أقصر .

٣ - للجهة المختصة بالإفراج الجمركي أن تكلف الطالب بتقديم كفالة مناسبة أو ما يعادلها من ضمان بما يكفي لحماية المدعى عليه والسلطات المختصة ، ولمنع إساءة استعمال الحق في طلب وقف الإفراج الجمركي .

٤ - مع عدم الإخلال بأحكام البنود (١ ، ٢ ، ٣) من هذه المادة ، يجوز للجهة المختصة بالإفراج الجمركي من تلقاء نفسها ، دون حاجة إلى تقديم شكوى أو طلب من صاحب الحق أو من الغير ، أن تصدر قرارا بوقف الإفراج الجمركي عن السلع المستوردة ،

أو العابرة (الترانزيت) ، أو المعدة للتصدير إثر ورودها إلى المنطقة الجمركية الخاضعة لولايتها ، وذلك إذا توفرت أدلة كافية - بحسب الظاهر - على أن هذه السلع مقلدة ، أو تحمل - دون وجه حق - علامة تجارية مشابهة لعلامة تجارية مسجلة ، وعلى نحو يؤدي إلى إحداث لبس لدى الجمهور .

٥ - إذا قررت الجهة المختصة بالإفراج الجمركي ، تطبيقا لأحكام هذه المادة ، وقف الإفراج عن سلع وردت إلى المنطقة الجمركية الخاضعة لولايتها ، وجب عليها ما يأتي :

أ - إخطار مستورد السلع وصاحب الحق بالقرار الصادر بوقف الإفراج الجمركي فور صدوره .

ب - إخطار صاحب الحق ، بناء على طلب كتابي منه ، بأسماء وعناوين مرسل السلع ، ومستوردها ، ومن أرسلت إليه ، وكمياتها .

ج - السماح لأصحاب الشأن بمعاينة السلع وفقا للإجراءات الجمركية المتبعة في هذا الشأن .

ولصاحب الحق أن يرفع دعوى بأصل النزاع أمام المحكمة المختصة ، وأن يبلغ ذلك إلى الجهة المختصة بالإفراج الجمركي خلال مدة لا تجاوز (١٠) عشرة أيام عمل من تاريخ إخطاره بقرار وقف الإفراج الجمركي عن هذه السلع ، وإذا لم يرفع هذه الدعوى أو لم يقم بالإبلاغ اعتبر القرار كأن لم يكن ، ما لم تقرر هذه الجهة أو المحكمة المختصة مد هذه المهلة في الحالات التي تقدرها لمدة لا تجاوز (١٠) عشرة أيام أخرى ، وإذا رفعت دعوى بأصل النزاع ، جاز للمحكمة تأييد الأمر ، أو تعديله ، أو إلغاؤه .

٦ - فيما عدا الحالات التي تقدرها المحكمة ، إذا ثبت لها أن السلع التي تقرر وقف الإفراج الجمركي عنها مقلدة أو مزورة أو تحمل - دون وجه حق - علامة تجارية مشابهة لعلامة تجارية مسجلة وعلى نحو يؤدي إلى إحداث لبس لدى الجمهور ، وجب الحكم بإتلاف هذه السلع على نفقة مستوردها ، أو التخلص منها خارج القنوات التجارية إذا كان من شأن الإتلاف إلحاق ضرر غير مقبول بالصحة العامة ، أو بالبيئة .

٧ - لا يجوز ، في جميع الأحوال ، الإفراج الجمركي عن السلع إلى القنوات التجارية أو التصريح بإعادة تصديرها لمجرد إزالة العلامة التجارية التي وضعت على نحو غير مشروع .

٨ - يصدر الوزير المسؤول عن الشؤون المالية ، بعد التنسيق مع الوزير المختص ، قرارا بتحديد البيانات والشروط والضوابط والإجراءات المتعلقة بتقديم طلب وقف الإفراج الجمركي ، والبت فيه ، وما يجب إرفاقه بهذا الطلب من مستندات . ويراعى في تحديد تلك البيانات ألا يؤدي ذلك إلى العزوف عن اللجوء إلى طلب اتخاذ الإجراء المشار إليه .

المادة (٣٨)

لا تسري أحكام المادة (٣٧) من هذا القانون (النظام) على ما يأتي :

١ - الكميات الضئيلة ، ذات الصبغة غير التجارية ، من السلع التي ترد ضمن أمتعة المسافرين الشخصية ، أو ترسل في طرود صغيرة .

٢ - السلع التي تكون قد طرحت للتداول في أسواق البلد المصدر من قبل صاحب الحق في العلامة التجارية ، أو بموافقته .

المادة (٣٩)

١ - عند التعدي أو لتوقي تعد وشيك على أي من الحقوق المقررة بموجب أحكام هذا القانون (النظام) ، يكون لصاحب الحق أن يستصدر أمرا على عريضة من المحكمة المختصة بأصل النزاع لاتخاذ إجراء أو أكثر من الإجراءات التحفظية المناسبة ، بما في ذلك ما يأتي :

أ - إجراء وصف تفصيلي عن التعدي المدعى به ، والسلع موضوع هذا التعدي ، والمواد والأدوات والمعدات التي استخدمت ، أو التي سوف تستخدم في أي من ذلك ، والحفاظ على الأدلة ذات الصلة بالموضوع .

ب - توقيع الحجز على الأشياء المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة ، والعوائد الناتجة عن التعدي المدعى به .

ج - منع السلع التي تنطوي على التعدي المدعى به من الدخول إلى القنوات التجارية ، ومنع تصديرها ، ويشمل ذلك السلع المستوردة فور الإفراج الجمركي عنها .

د - وقف التعدي ، أو منع وقوعه .

٢ - للمحكمة أن تكلف مقدم العريضة بتقديم ما في حوزته من الأدلة التي ترجح وقوع التعدي على الحق ، أو أن التعدي على وشك الوقوع ، وأن تكلفه بتقديم المعلومات التي تكفي لتمكين السلطة المختصة بتنفيذ الإجراء التحفظي من تحديد السلع المعنية .

٣ - على المحكمة البت في العريضة خلال فترة لا تجاوز (١٠) عشرة أيام من تاريخ تقديمها ، فيما عدا الحالات الاستثنائية التي تقدرها .

٤ - للمحكمة عند الاقتضاء أن تصدر الأمر ، بناء على طلب مقدم العريضة ، دون استدعاء الطرف الآخر ، إذا كان من المرجح أن التأخير في إصدار الأمر قد يلحق بالمدعي ضررا يتعذر تداركه ، أو كانت هناك خشية من زوال أو إتلاف الأدلة ، ويجب في هذه الحالة إخطار الطرف الآخر بالأمر دون تأخير فور صدوره ، ويجوز عند الاقتضاء أن يكون الإخطار بعد تنفيذ الأمر مباشرة .

٥ - إذا أمرت المحكمة باتخاذ إجراء تحفظي دون استدعاء الطرف الآخر ، فإن للمدعى عليه - بعد إخطاره بالأمر - أن يتظلم منه أمام المحكمة المختصة خلال (٢٠) عشرين يوما من تاريخ إخطاره ، وللمحكمة في هذه الحالة تأييد الأمر ، أو تعديله ، أو إلغاؤه .

٦ - للمحكمة تكليف مقدم العريضة بتقديم كفالة مناسبة ، أو ما يعادلها من ضمان يكفي لحماية المدعى عليه ، ومنع إساءة استعمال الحق ، ويجب ألا يكون مقدار الكفالة ، أو ما يعادلها من ضمان ، كبيرا لدرجة تؤدي بصورة غير معقولة إلى العزوف عن طلب اتخاذ الإجراءات التحفظية المشار إليها .

٧ - لصاحب الحق رفع الدعوى بشأن أصل النزاع خلال (٢٠) عشرين يوما من تاريخ صدور الأمر باتخاذ الإجراء التحفظي ، أو من تاريخ إخطاره برفض التظلم المنصوص عليه في البند (٥) من هذه المادة ، بحسب الأحوال ، وإلا تم إلغاء هذا الأمر بناء على طلب المدعى عليه .

المادة (٤٠)

١ - يجوز لصاحب الحق - إذا لحقه ضرر مباشر ناشئ عن التعدي على أي من حقوقه المقررة بموجب أحكام هذا القانون (النظام) - أن يرفع دعوى أمام المحكمة المختصة طالبا الحكم له بتعويض كاف لجبر الأضرار التي لحقت به نتيجة التعدي ، بما في ذلك الأرباح التي جناها المدعى عليه .

وتحدد المحكمة التعويض بالقدر الذي تراه جابرا للضرر ، على أن يكون من بين ما تراعيه المحكمة في هذا الشأن قيمة السلعة أو الخدمة - موضوع التعدي - وفقا لما يحدده المدعي بشأن سعر التجزئة ، أو أي معيار آخر مشروع يطلب تطبيقه ، أو عن طريق الخبرة .

٢ - يجوز لصاحب الحق ، بدلا من المطالبة بالتعويض الجابر للضرر بما في ذلك الأرباح التي جناها المتعدي طبقا لأحكام البند (١) من هذه المادة ، أن يطلب - في أي وقت وقبل الفصل في الدعوى - الحكم له بتعويض مناسب إذا ثبت أن التعدي كان باستعمال العلامة التجارية في تقليد عمدي للسلعة ، أو كان بأي صورة أخرى .

٣ - يجوز للمحكمة المختصة - لدى نظر الدعاوى المتعلقة بالحقوق المقررة بموجب أحكام هذا القانون (النظام) - أن تأمر بالآتي :

أ - ضبط السلع المشتبه في أنها تنطوي على تعد ، وضبط أي مواد أو أدوات لها صلة بذلك ، وأي أدلة مستندية تتصل بالتعدي .

ب - إلزام المتعدي بوقف هذا التعدي ، بما في ذلك منع تصدير السلع التي تنطوي على تعد على أي من الحقوق المقررة بموجب أحكام هذا القانون (النظام) ، ومنع دخول المستورد منها إلى القنوات التجارية عقب الإفراج الجمركي عنها مباشرة .

ج - إلزام المتعدي بأن يقدم إلى المحكمة المختصة أو إلى صاحب الحق ما يكون لديه من معلومات بشأن كل من ساهم ، من أشخاص أو كيانات ، في أي من جوانب التعدي ، وبشأن طرق إنتاج وقنوات توزيع هذه السلع أو الخدمات ، بما في ذلك بيان هوية كل من شارك في إنتاج أو توزيع السلع أو الخدمات وتحديد قنوات التوزيع الخاصة به .

٤ - على المحكمة المختصة ، بناء على طلب صاحب الحق ، أن تقضي بإتلاف السلع التي يثبت أنها مقلدة ، إلا في حالات استثنائية ، دون تعويض من أي نوع للمدعى عليه ، ويجوز لها أن تقضي - دون تأخير - بإتلاف المواد والأدوات المستخدمة في تصنيع أو إنتاج السلع المقلدة ، دون تعويض من أي نوع للمدعى عليه ، وللمحكمة في الحالات الاستثنائية التي تقدرها ، أن تقضي بالتخلص من تلك السلع خارج القنوات التجارية على نحو يحول دون احتمال حدوث تعديات أخرى .

ويجوز بدلا من إتلاف السلع والمواد والأدوات المستخدمة في تصنيع أو إنتاج السلع المقلدة ، الحكم بالتخلص منها خارج القنوات التجارية ، إذا ترتب على إتلافها ضرر غير مقبول بالصحة العامة أو بالبيئة .

٥ - لا يكون مجرد إزالة العلامة التجارية التي وضعت دون وجه حق على السلع المقلدة مسوغا كافيا للإفراج عنها إلى القنوات التجارية .

٦ - تقدر المحكمة المختصة مصاريف وأتعاب من تندبهم لمباشرة أي مأمورية في الدعوى من الخبراء والمختصين على نحو يتناسب مع حجم وطبيعة المأمورية المكلفين بها ، وبما لا يحول بصورة غير معقولة دون اللجوء إلى مثل هذه الإجراءات .

المادة (٤١)

للمدعى عليه أن يتخذ إجراءات مطالبة المدعي السيئ النية بالتعويض الذي قد يستحق له نتيجة اتخاذه للإجراءات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من هذا القانون (النظام) ، وذلك خلال (٩٠) تسعين يوما من تاريخ انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ذاتها إذا لم يرفع الحاجز دعواه ، أو من تاريخ صدور الحكم النهائي في دعوى الحاجز المتعلقة بالعلامة التجارية ، وفي جميع الأحوال ، لا يجوز صرف الضمان المالي للحاجز إلا بعد صدور الحكم النهائي في دعوى المحجوز عليه بإدانته ، أو بعد انقضاء الميعاد المقرر له دون رفعها ، ما لم يتضمن الحكم الصادر في دعوى الحاجز الفصل في موضوع الضمان المالي .

الباب السادس
العقوبات

المادة (٤٢)

١ - مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١) شهر ، ولا تزيد على (٣) ثلاث سنوات ، وبغرامة لا تقل عن (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني ، ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠) مائة ألف ريال عماني ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

أ - زور علامة تجارية تم تسجيلها طبقا لهذا القانون (النظام) ، أو قلدها بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور ، وكل من استعمل ، وهو سيئ النية ، علامة مزورة أو مقلدة .

ب - وضع وهو سيئ النية على سلعة أو استعمل فيما يتعلق بخدماته علامة تجارية مملوكة لغيره .

ج - حاز أدوات أو مواد بقصد استعمالها في تقليد أو تزوير العلامات التجارية المسجلة أو المشهورة .

٢ - مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر ، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (١) شهر ، ولا تزيد على (١) سنة ، وبغرامة لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني ، ولا تزيد على (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال عماني ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

أ - باع أو عرض للبيع أو للتداول أو حاز بقصد البيع سلعا عليها علامة تجارية مزورة أو مقلدة أو موضوعة أو مستعملة بغير حق مع علمه بذلك ، وكذلك كل من عرض خدمات في ظل هذه العلامة .

ب - استعمل علامة غير مسجلة في الأحوال المنصوص عليها في البنود من (٢) إلى (١١) من المادة (٢) من هذا القانون (النظام) .

ج - دون بغير حق على علامته أو أوراقه أو مستنداته التجارية ما يؤدي إلى الاعتقاد بحصول تسجيل العلامة .

د - تعمد ، وهو سيئ النية ، إغفال وضع علامته التجارية المسجلة على السلع ، أو الخدمات التي تميزها .

المادة (٤٣)

في حالة العود يعاقب العائد بعقوبة لا تزيد على ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة للمخالفة ، مع إغلاق المحل التجاري أو المشروع لمدة لا تقل عن (١٥) خمسة عشر يوما ، ولا تزيد على (٦) ستة أشهر ، مع نشر الحكم على نفقة المخالف وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

ويعتبر عائدا في تطبيق أحكام هذا القانون (النظام) من حكم عليه في مخالفة من المخالفات المنصوص عليها فيه ، وعاد إلى ارتكاب مخالفة أخرى مماثلة خلال (٣) ثلاث سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائيا في المخالفة السابقة .

الباب السابع

أحكام ختامية

المادة (٤٤)

يكون للموظفين المختصين بتنفيذ أحكام هذا القانون (النظام) والقرارات الصادرة تنفيذا له ، والذين يصدر بتحديدهم قرار وفق الإجراءات المتبعة في كل دولة من دول المجلس ، صفة مأموري الضبط القضائي ، ولهم بهذه الصفة حق الدخول إلى الأماكن التي يدخل نشاطها في نطاق أحكام هذا القانون (النظام) ، وذلك لغرض ضبط الحالات المخالفة .

وعلى السلطات المعنية تقديم التسهيلات اللازمة لهؤلاء الموظفين لتمكينهم من القيام بعملهم .

المادة (٤٥)

يجوز للجهة المختصة أن تنشئ نظاما إلكترونيا ، وقاعدة بيانات إلكترونية تتاح للجمهور ، بما في ذلك قاعدة بيانات على شبكة الإنترنت ، وذلك لتقديم طلبات تسجيل وتجديد تسجيل العلامات التجارية ، ومتابعة وإتمام الإجراءات اللازمة لتسجيل هذه العلامات .

المادة (٤٦)

يعتد بما تم تسجيله من علامات طبقا لأحكام القوانين والقرارات والأنظمة السارية قبل تاريخ العمل بأحكام هذا القانون (النظام) ، وتتمتع هذه العلامات بالحماية المقررة فيه .

المادة (٤٧)

تسري أحكام هذا القانون (النظام) على ما لم يتم البت فيه من طلبات تسجيل العلامات التجارية التي قدمت قبل تاريخ العمل بأحكامه ، على أن يتم تعديل هذه الطلبات بما يتفق وأحكام هذا القانون (النظام) ، كما تسري أحكام قانون حقوق الملكية الصناعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٧ فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون (النظام) .

المادة (٤٨)

لا تخل أحكام هذا القانون (النظام) بالضوابط والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الثنائية والدولية المعمول بها في الدولة .

المادة (٤٩)

تحدد اللائحة التنفيذية الرسوم التي تستوفى عن الإجراءات التي تتم بموجب هذا القانون (النظام) ولائحته التنفيذية ، ويجوز لكل دولة تحديد الرسوم بخلاف ذلك وفق الإجراءات المتبعة لديها .

المادة (٥٠)

للجنة التعاون التجاري حق تفسير واقتراح تعديل هذا القانون (النظام) ، ولائحته التنفيذية .

المادة (٥١)

تصدر الجهة المختصة في كل دولة اللائحة التنفيذية بعد إقرارها من لجنة التعاون التجاري .

المادة (٥٢)

يلغى كل ما يخالف هذا القانون ، أو يتعارض مع أحكامه .

المادة (٥٣)

يعمل بأحكام هذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مرســـوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٤

بإصـدار قانـون المستحضـرات البيطريـة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قـرار المجلـس الأعلى لمجلس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة فـي دورتـه (٣٢) الثانية والثلاثين المنعقدة في الرياض خلال الفترة من ١٩ - ٢٠ ديسمبر ٢٠١١م باعتماد قانون المستحضرات البيطرية ،

وبعد العرض على مجلس عمان ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

يعمل في شأن المستحضرات البيطرية بأحكام القانون المرفق .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

صـدر فـي : ١ من ذي القعـدة سنـة ١٤٣٨هـ

الموافـق : ٢٥ من يوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد

سـلطـان عمـان

قانـون المستحضـرات البيطريـة

الفصـل الأول

تعاريـف

المـادة (١)

يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك :

الأمانـة :

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الـوزارة :

وزارة الزراعة والثروة السمكية .

الوزيـر :

وزير الزراعة والثروة السمكية .

الجهـة المختصـة :

الجهـة المعنية بتنظيم ومراقبة شركات ومصانع المستحضرات البيطرية ومستحضراتها وإصدار التراخيص اللازمة لذلك .

المستحـضر البيطـري :

مـادة أو تركيبـة مـواد محضـرة للعـلاج أو الوقايـة أو تشخيـص حالات طبية ، أو إصلاح أو تغيير الوظائف الفسيولوجية في الحيوان .

شركـة المستحضـرات البيطريـة :

الجهة المالكة لواحد أو أكثر من مصانع المستحضرات البيطرية أو المالكة لحق تصنيع أو تسويق المستحضر البيطري أو كليهما .

مصنـع الأدويـة البيطريـة :

المنشأة التي يتم فيها تصنيع المستحضرات البيطرية .

مستـودع المستحضـرات البيطريـة :

المكان المخصص والمرخص له من الجهة المختصة بتخزين أو توزيع المستحضرات البيطرية بالجملة .

طالب التسجيل :

الممثل أو الجهة المعتمدة للشركة للقيام بتسجيل مستحضراتها البيطرية .

اللائحة :

اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

الفصل الثاني
أحكام عامة

المادة (٢)

تشكل لجنة التسجيل بقرار من الوزير ، وتختص بدراسة وتقييم طلبات تسجيل شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها والمستحضرات البيطرية ، والتأكد من تطبيقها لأسس الممارسة الجيدة للتصنيع الدوائي عند التسجيل ، والتوصية بتسجيلها أو رفضها أو إلغائها .

المادة (٣)

على الجهة المختصة حظر استيراد أو وقف توزيع أو منع تداول أو تعليق تسجيل أو إلغاء تسجيل أو سحب أو استرجاع المستحضر البيطري ، وذلك طبقا للحالات التي تحددها اللائحة .

المادة (٤)

يصدر الوزير قرارا بفرض رسوم مقابل الخدمات التي تقدمها الجهة المختصة وفقا لأحكام هذا القانون واللائحة والقرارات الصادرة تنفيذا له ، وذلك بعد التنسيق مع الجهات المعنية .

المادة (٥)

تشكل لجنة أو أكثر بقرار من الوزير لإتلاف المستحضرات البيطرية المخالفة ، ويتحمل المخالف تكاليف عملية الإتلاف .

المادة (٦)

تشكل بقرار من الوزير لجنة للنظر في التظلم من قرارات توقيع الجزاءات التي تصدر من الجهة المختصة ، على ألا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء ، من بينهم باحث قانوني ، على الأقل .

المـادة (٧)

تحدد اللائحة إجراءات أعمال اللجان المشكلة بموجب أحكام هذا القانون والضوابط المنظمة لها ، وتحدد مكافآت أعضائها بقرار من الوزير .

المـادة (٨)

تتولى الجهة المختصة القيام بالمهام الآتية :

١ - تسجيل شركات المستحضرات البيطرية وفقا لأحكام هذا القانون واللائحة .

٢ - تسجيل المستحضرات البيطرية وفقا لأحكام هذا القانون واللائحة .

٣ - الترخيص بإنشاء مصانع المستحضرات البيطرية ومستودعاتها .

٤ - تسعير المستحضرات البيطرية .

٥ - دراسة التقارير الفنية الواردة من المنظمات أو الهيئات العالمية حول المستحضرات البيطرية وشركاتها ، واتخاذ ما يلزم في شأنها .

٦ - وضع قوائم بالمستحضرات البيطرية المحظور استخدامها في أنواع الحيوانات المختلفة .

٧ - مراقبة المستحضرات البيطرية بعد تسويقها وتلقي التقارير من قبل المستشفيات أو العيادات البيطرية عن جودة وسلامة المستحضرات البيطرية ، واتخاذ ما يلزم في شأنها .

٨ - الإذن بالإفراج عن المستحضرات البيطرية المستوردة .

الفصـــل الثالـــث

ترخيـــص وتسجيـــل

شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها ومستودعاتها

المـادة (٩)

يجب على شركات المستحضرات البيطرية المحلية ومصانعها ومستودعاتها الحصول على ترخيص من الجهة المختصة ، وفقا للشروط والمواصفات التي تحددها اللائحة .

المادة (١٠)

يجب على شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها التسجيل لدى الجهة المختصة ، وفقا للشروط والضوابط الواردة في هذا القانون واللائحة .

المادة (١١)

تمنح الجهة المختصة شهادة تسجيل لشركة المستحضرات البيطرية ومصانعها وأخرى للمستحضر البيطري عند استيفائهما للشروط الواردة في هذا القانون واللائحة ، ولا تعتبر شركة المستحضرات البيطرية أو المستحضر البيطري مسجلين إلا بعد إصدار شهادة التسجيل من الجهة المختصة .

وتكون مدة شهادة التسجيل (٥) خمس سنوات ، ويجوز تجديدها لمدد مماثلة وفق الشروط والضوابط التي تحددها اللائحة .

المادة (١٢)

لا يجوز لمصنع المستحضرات البيطرية أن يبدأ في إنتاج المستحضرات البيطرية للاستخدام التجاري إلا بعد تسجيلها لدى الجهة المختصة .

المادة (١٣)

لا يجوز استعمال مصنع المستحضرات البيطرية لأي غرض آخر غير تصنيع المستحضرات البيطرية المرخص له بتصنيعها إلا بعد موافقة الجهة المختصة .

المادة (١٤)

يجب أن يلتزم مصنع المستحضرات البيطرية بتطبيق أسس ممارسة التصنيع الجيد للمستحضرات البيطرية (cGMP) .

المادة (١٥)

يجب أن يكون طالب التسجيل حاصلا على ترخيص مستودع للاتجار بالمستحضرات البيطرية بالجملة .

المادة (١٦)

يلغى تسجيل شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها بقرار من الجهة المختصة بناء على توصية من لجنة التسجيل وفقا للحالات التي تحددها اللائحة .

المـادة (١٧)

تلتزم شركات المستحضرات البيطرية ومصانعها المسجلة ومستودعات المستحضرات البيطرية بتوفير مستحضراتها البيطرية المسجلة ، ويجوز لها بموافقة الجهة المختصة التوقف مؤقتا عن توفير بعض هذه المستحضرات في حال توفر بديل لها .

الفصـل الرابـع

تسجيـل المستحضـرات البيطريـة

المـادة (١٨)

يحظر استيراد أو تسويق أو تداول المستحضرات البيطرية قبل تسجيلها لدى الجهة المختصة والسماح بتداولها .

المـادة (١٩)

تخضع جميع المستحضرات البيطرية المصنعة محليا أو المستوردة للتسعير وفقا للأسس والضوابط التي يحددها هذا القانون واللائحة .

المـادة (٢٠)

لا يتم تسجيل المستحضرات البيطرية إلا بعد تسجيل الشركات والمصانع المنتجة لها .

المـادة (٢١)

يجوز للجهة المختصة :

١ - السماح باستيراد المستحضرات البيطرية غير المسجلة شريطة أن تكون غير محظورة الاستخدام .

٢ - السماح بإعادة تصدير المستحضرات البيطرية .

المـادة (٢٢)

يجوز التصنيع محليا للمستحضرات البيطرية غير المسجلة بغرض التصدير فقط ، وذلك بعد موافقة الجهات المعنية .

المـادة (٢٣)

يحظر استيراد أو تسويق أو تداول أي مستحضر بيطري مسجل إذا أدخل عليه أي تغيير أو تعديل إلا بعد موافقة الجهة المختصة .

المـادة (٢٤)

يحظـر استيـراد عينات من أي مستحضر بيطـري لأغـراض الأبحـاث والتسويـق لأي جهـة إلا بموافقة الجهة المختصة .

المـادة (٢٥)

يجب على المسجل له المستحضر البيطري إخطار الجهة المختصة بالآتي :

١ - التغييـرات التـي قـد تطـرأ علـى المستحضـر أو شركة المستحضرات البيطرية المنتجة .

٢ - التحذيـرات الصادرة من شركة أو مصنـع المستحضـرات البيطريـة أو المنظمـات أو الهيئات الرقابية الدولية التي تخص سلامة أو فعالية المستحضر .

٣ - إذا تم إلغاء تسجيل المستحضر أو تعليقه أو منع تداوله أو سحب أو أوقف تصنيعه في بلد المنشأ أو أي بلد تم تسجيل المستحضر فيه .

المـادة (٢٦)

يجب تخزين المستحضرات البيطرية وفق معايير التخزين الجيد ، التي تحددها اللائحة .

المـادة (٢٧)

يحظر الدعاية أو الإعلان عن المستحضرات البيطرية في وسائل الإعلام إلا بعد موافقة الجهة المختصة ووفقا للضوابط التي تحددها اللائحة .

الفصـل الخامـس

الرقابـة والجـزاءات

المـادة (٢٨)

يكون للموظفين المختصين - الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة بالاتفاق مع الوزير - صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام هذا القانون واللائحة .

المـادة (٢٩)

يكون للموظفين المخولين صفة الضبطية القضائية حق التفتيش على المستحضرات البيطريـة وشركـات ومصانـع ومنشـآت ومستودعـات المستحضـرات البيطريـة للتأكـد من تطبيق أحكام هذا القانون واللائحة وضبط المخالفات .

المادة (٣٠)

مع عدم الإخلال بحكم المادة (٢١) من هذا القانون ، يعد مخالفا كل من ارتكب أيا من الأفعال الآتية :

١ - خدع أو غش في المستحضر البيطري أو شرع في ذلك .

٢ - باع أو حاز أو صنع أو ركب مستحضرا بيطريا مغشوشا أو فاسدا أو منتهي الصلاحية أو مخالفا لبيانات المنتج .

٣ - أدخل أو نقل أو خزن مستحضرا بيطريا غير مسجل أو مغشوشا أو فاسدا أو منتهي الصلاحية ، أو حاول إدخال أي من ذلك .

٤ - استعمل معلومات غير صحيحة للترويج للمستحضر البيطري ، سواء على المنتج أو في الدعاية أو الإعلان له .

٥ - أدخل أو حاول إدخال عبوات أو أغلفة لمستحضر بيطري معين بقصد الغش .

٦ - صنع أو طبع أو حاز أو باع أو عرض عبوات أو أغلفة لمستحضر بيطري بقصد الغش .

٧ - استورد أو صدر أو أعاد تصدير أو صنع أو سوق أو باع أو خزن أو عرض المستحضر البيطري لحسابه أو لحساب الغير بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو اللائحة .

٨ - قدم معلومات غير صحيحة متعلقة بالمستحضر البيطري ، أو امتنع عن تقديم معلومات تم طلبها من الجهة المختصة .

٩ - لم يلتزم بالقرارات التي تصدر من الوزارة تنفيذا لهذا القانون واللائحة .

المادة (٣١)

في حالة ضبط أي مخالفة لأحكام هذا القانون واللائحة يتم التعامل مع المستحضرات البيطرية المضبوطة على النحو الآتي :

١ - التحفظ على المستحضرات البيطرية المسجلة والمستندات المتعلقة بها عند الاقتضاء .

٢ - أخذ العينات من المستحضرات البيطرية المسجلة للتحليل إذا اقتضى الأمر ذلك .

٣ - إتلاف المستحضرات البيطرية المسجلة المغشوشة أو الفاسدة أو المنتهية الصلاحية .

٤ - إتلاف المستحضرات غير المسجلة .

المادة (٣٢)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من ارتكب أيا من الأفعال المنصوص عليها في المادة (٣٠) من هذا القانون بالسجن لمدة لا تزيد على سنة ، أو بغرامة لا تزيد على (٥٠٠٠٠) خمسين ألف ريال عماني ، أو بالعقوبتين معا وتضاعف العقوبة في حال تكرار ارتكاب المخالفة خلال سنة من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بالتقادم .

المادة (٣٣)

للجهة المختصة توقيع أي من العقوبات الإدارية الآتية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون واللائحة :

١ - إغلاق المصنع أو المستودع لحين تصحيح المخالفة .

٢ - إلغاء ترخيص المصنع أو المستودع .

٣ - فرض غرامة إدارية لا تتجاوز (١٠٠٠) ألف ريال عماني .

ويصدر بقرار من الوزير جدول يتضمن تصنيفا للمخالفات والعقوبات الإدارية المقررة لها المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٣٤)

إذا ضبطت الجهة المختصة مخالفة في مكان مرخص له من جهة أخرى ، فللجهة المختصة أن تطلب إلغاء ترخيص النشاط من الجهة مانحة الترخيص .

المادة (٣٥)

للجهة المختصة نشر قرار فرض العقوبات الإدارية في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة المخالف .

المـادة (٣٦)

يجوز لذوي الشأن التظلم من القرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ، أمام اللجنة المشار إليها في المادة (٦) من هذا القانون خلال (٦٠) ستين يوما من تاريخ صدور القرار أو العلم به علما يقينيا ، ويجب البت في التظلم خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوما . وإذا صدر قرار اللجنة برفض التظلم يجب أن يكون مسببا ، ويعتبر مرور (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة رفض له .

ولذوي الشأن الطعن في القرار الصادر برفض التظلم خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ إخطارهم بالرفض أو اعتباره مرفوضا أمام المحكمة المختصة .

الفصـل السـادس

أحكـام ختاميـة

المـادة (٣٧)

تعتمد لجنة التعاون الزراعي بالأمانة اللائحة .

المـادة (٣٨)

للجنة التعاون الزراعي بالأمانة اقتراح تعديل هذا القانون .

المـادة (٣٩)

يصدر الوزير اللائحة والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ، وإلى حين صدورها يستمر العمل بالقرارات القائمة بما لا يتعارض مع أحكامه .

المـادة (٤٠)

يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون ، أو يتعارض مع أحكامه .

المـادة (٤١)

يعمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مرســوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٥

بالتصديـق على البروتوكـول المعــدل

لاتفاقيـة حقـوق الملكيـة الفكريـة المتصلـة بالتجـارة (TRIPS)

نحـن قابـوس بـن سعيـد سلطـان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢ بالتصديق على بروتوكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية ،
وعلى البروتوكول المعدل لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (TRIPS) ،
وبعد العرض على مجلس الشورى ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنــا بمــا هــو آت

المـادة الأولـــى

التصديـق على البـروتوكـول المشار إليـه ، وفقـا للصيغـة المرفقـة .

المـادة الثانيـــة

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة التصديق على البروتوكول المشار إليه ، وفقا لأحكامه .

المـادة الثالثـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صـدر فـي : ١ من ذي القعدة سنـة ١٤٣٨هـ
الموافــق : ٢٥ من يـوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد
سـلطـان عـمــان

AMENDMENT OF THE TRIPS AGREEMENT

The General Council;

to paragraph 1 of Article X of the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization ("the WTO Agreement");

the functions of the Ministerial Conference in the interval between meetings pursuant to paragraph 2 of Article IV of the WTO Agreement;

the Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health (WT/MIN(01)/DEC/2) and, in particular, the instruction of the Ministerial Conference to the Council for TRIPS contained in paragraph 6 of the Declaration to find an expeditious solution to the problem of the difficulties that WTO Members with insufficient or no manufacturing capacities in the pharmaceutical sector could face in making effective use of compulsory licensing under the TRIPS Agreement;

where eligible importing Members seek to obtain supplies under the system set out in the proposed amendment of the TRIPS Agreement, the importance of a rapid response to those needs consistent with the provisions of the proposed amendment of the TRIPS Agreement;

paragraph 11 of the General Council Decision of 30 August 2003 on the Implementation of Paragraph 6 of the Doha Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health;

the proposal to amend the TRIPS Agreement submitted by the Council for TRIPS (IP/C/41);

the consensus to submit this proposed amendment to the Members for acceptance;

as follows:

1. The Protocol amending the TRIPS Agreement attached to this Decision is hereby adopted and submitted to the Members for acceptance.

2. The Protocol shall be open for acceptance by Members until 1 December 2007 or such later date as may be decided by the Ministerial Conference.

3. The Protocol shall take effect in accordance with the provisions of paragraph 3 of Article X of the WTO Agreement.

ATTACHMENT

PROTOCOL AMENDING THE TRIPS AGREEMENT

to the Decision of the General Council in document WT/L/641, adopted pursuant to paragraph 1 of Article X of the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization ("the WTO Agreement");

as follows:

1. The Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (the "TRIPS Agreement") shall, upon the entry into force of the Protocol pursuant to paragraph 4, be amended as set out in the Annex to this Protocol, by inserting Article 31 after Article 31 and by inserting the Annex to the TRIPS Agreement after Article 73.

2. Reservations may not be entered in respect of any of the provisions of this Protocol without the consent of the other Members.

3. This Protocol shall be open for acceptance by Members until 1 December 2007 or such later date as may be decided by the Ministerial Conference.

4. This Protocol shall enter into force in accordance with paragraph 3 of Article X of the WTO Agreement.

5. This Protocol shall be deposited with the Director-General of the World Trade Organization who shall promptly furnish to each Member a certified copy thereof and a notification of each acceptance thereof pursuant to paragraph 3.

6. This Protocol shall be registered in accordance with the provisions of Article 102 of the Charter of the United Nations.

at Geneva this sixth day of December two thousand and five, in a single copy in the English, French and Spanish languages, each text being authentic.

ANNEX TO THE PROTOCOL AMENDING THE TRIPS AGREEMENT

1. The obligations of an exporting Member under Article 31(f) shall not apply with respect to the grant by it of a compulsory licence to the extent necessary for the purposes of production of a pharmaceutical product(s) and its export to an eligible importing Member(s) in accordance with the terms set out in paragraph 2 of the Annex to this Agreement.

2. Where a compulsory licence is granted by an exporting Member under the system set out in this Article and the Annex to this Agreement, adequate remuneration pursuant to Article 31(h) shall be paid in that Member taking into account the economic value to the importing Member of the use that has been authorized in the exporting Member. Where a compulsory licence is granted for the same products in the eligible importing Member, the obligation of that Member under Article 31(h) shall not apply in respect of those products for which remuneration in accordance with the first sentence of this paragraph is paid in the exporting Member.

3. With a view to harnessing economies of scale for the purposes of enhancing purchasing power for, and facilitating the local production of, pharmaceutical products: where a developing or least-developed country WTO Member is a party to a regional trade agreement within the meaning of Article XXIV of the GATT 1994 and the Decision of 28 November 1979 on Differential and More Favourable Treatment Reciprocity and Fuller Participation of Developing Countries (L/4903), at least half of the current membership of which is made up of countries presently on the United Nations list of least-developed countries, the obligation of that Member under Article 31(f) shall not apply to the extent necessary to enable a pharmaceutical product produced or imported under a compulsory licence in that Member to be exported to the markets of those other developing or least-developed country parties to the regional trade agreement that share the health problem in question. It is understood that this will not prejudice the territorial nature of the patent rights in question.

4. Members shall not challenge any measures taken in conformity with the provisions of this Article and the Annex to this Agreement under subparagraphs 1(b) and 1(c) of Article XXIII of GATT 1994.

5. This Article and the Annex to this Agreement are without prejudice to the rights, obligations and flexibilities that Members have under the provisions of this Agreement other than paragraphs (f) and (h) of Article 31, including those reaffirmed by the Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health (WT/MIN(01)/DEC/2), and to their interpretation. They are also without prejudice to the extent to which pharmaceutical products produced under a compulsory licence can be exported under the provisions of Article 31(f).

ANNEX TO THE TRIPS AGREEMENT

1. For the purposes of Article 31 and this Annex:

(a) "pharmaceutical product" means any patented product, or product manufactured through a patented process, of the pharmaceutical sector needed to address the public health problems as recognized in paragraph 1 of the Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health (WT/MIN(01)/DEC/2). It is understood that active ingredients necessary for its manufacture and diagnostic kits needed for its use would be included[1];

(b) "eligible importing Member" means any least-developed country Member, and any other Member that has made a notification[2] to the Council for TRIPS of its intention to use the system set out in Article 31 and this Annex ("system") as an importer, it being understood that a Member may notify at any time that it will use the system in whole or in a limited way, for example only in the case of a national emergency or other circumstances of extreme urgency or in cases of public non-commercial use. It is noted that some Members will not use the system as importing Members[3] and that some other Members have stated that, if they use the system, it would be in no more than situations of national emergency or other circumstances of extreme urgency;

(c) "exporting Member" means a Member using the system to produce pharmaceutical products for, and export them to, an eligible importing Member.

2. The terms referred to in paragraph 1 of Article 31 are that:

(a) the eligible importing Member(s)[4] has made a notification[2] to the Council for TRIPS, that:

(i) specifies the names and expected quantities of the product(s) needed[5];

(ii) confirms that the eligible importing Member in question, other than a least-developed country Member, has established that it has insufficient or no manufacturing capacities in the pharmaceutical sector for the product(s) in question in one of the ways set out in the Appendix to this Annex; and

(iii) confirms that, where a pharmaceutical product is patented in its territory, it has granted or intends to grant a compulsory licence in accordance with Articles 31 and 31 of this Agreement and the provisions of this Annex[6];

---

[1] This subparagraph is without prejudice to subparagraph 1(b).

[2] It is understood that this notification does not need to be approved by a WTO body in order to use the system.

[3] Australia, Canada, the European Communities with, for the purposes of Article 31 and this Annex, its member States, Iceland, Japan, New Zealand, Norway, Switzerland, and the United States.

[4] Joint notifications providing the information required under this subparagraph may be made by the regional organizations referred to in paragraph 3 of Article 31 on behalf of eligible importing Members using the system that are parties to them, with the agreement of those parties.

[5] The notification will be made available publicly by the WTO Secretariat through a page on the WTO website dedicated to the system.

[6] This subparagraph is without prejudice to Article 66.1 of this Agreement.

(b) the compulsory licence issued by the exporting Member under the system shall contain the following conditions:

(i) only the amount necessary to meet the needs of the eligible importing Member(s) may be manufactured under the licence and the entirety of this production shall be exported to the Member(s) which has notified its needs to the Council for TRIPS;

(ii) products produced under the licence shall be clearly identified as being produced under the system through specific labelling or marking. Suppliers should distinguish such products through special packaging and/or special colouring/shaping of the products themselves, provided that such distinction is feasible and does not have a significant impact on price; and

(iii) before shipment begins, the licensee shall post on a website[7] the following information:

- the quantities being supplied to each destination as referred to in indent (i) above; and

- the distinguishing features of the product(s) referred to in indent (ii) above;

(c) the exporting Member shall notify[8] the Council for TRIPS of the grant of the licence, including the conditions attached to it.[9] The information provided shall include the name and address of the licensee, the product(s) for which the licence has been granted, the quantity(ies) for which it has been granted, the country(ies) to which the product(s) is (are) to be supplied and the duration of the licence. The notification shall also indicate the address of the website referred to in subparagraph (b)(iii) above.

3. In order to ensure that the products imported under the system are used for the public health purposes underlying their importation, eligible importing Members shall take reasonable measures within their means, proportionate to their administrative capacities and to the risk of trade diversion to prevent re-exportation of the products that have actually been imported into their territories under the system. In the event that an eligible importing Member that is a developing country Member or a least-developed country Member experiences difficulty in implementing this provision, developed country Members shall provide, on request and on mutually agreed terms and conditions, technical and financial cooperation in order to facilitate its implementation.

4. Members shall ensure the availability of effective legal means to prevent the importation into, and sale in, their territories of products produced under the system and diverted to their markets inconsistently with its provisions, using the means already required to be available under this Agreement. If any Member considers that such measures are proving insufficient for this purpose, the matter may be reviewed in the Council for TRIPS at the request of that Member.

---

[7] The licensee may use for this purpose its own website or, with the assistance of the WTO Secretariat, the page on the WTO website dedicated to the system.

[8] It is understood that this notification does not need to be approved by a WTO body in order to use the system.

[9] The notification will be made available publicly by the WTO Secretariat through a page on the WTO website dedicated to the system.

5. With a view to harnessing economies of scale for the purposes of enhancing purchasing power for, and facilitating the local production of, pharmaceutical products, it is recognized that the development of systems providing for the grant of regional patents to be applicable in the Members described in paragraph 3 of Article 31 should be promoted. To this end, developed country Members undertake to provide technical cooperation in accordance with Article 67 of this Agreement, including in conjunction with other relevant intergovernmental organizations.

6. Members recognize the desirability of promoting the transfer of technology and capacity building in the pharmaceutical sector in order to overcome the problem faced by Members with insufficient or no manufacturing capacities in the pharmaceutical sector. To this end, eligible importing Members and exporting Members are encouraged to use the system in a way which would promote this objective. Members undertake to cooperate in paying special attention to the transfer of technology and capacity building in the pharmaceutical sector in the work to be undertaken pursuant to Article 66.2 of this Agreement, paragraph 7 of the Declaration on the TRIPS Agreement and Public Health and any other relevant work of the Council for TRIPS.

7. The Council for TRIPS shall review annually the functioning of the system with a view to ensuring its effective operation and shall annually report on its operation to the General Council.

APPENDIX TO THE ANNEX TO THE TRIPS AGREEMENT

Assessment of Manufacturing Capacities in the Pharmaceutical Sector

Least-developed country Members are deemed to have insufficient or no manufacturing capacities in the pharmaceutical sector.

For other eligible importing Members insufficient or no manufacturing capacities for the product(s) in question may be established in either of the following ways:

(i) the Member in question has established that it has no manufacturing capacity in the pharmaceutical sector;

or

(ii) where the Member has some manufacturing capacity in this sector, it has examined this capacity and found that, excluding any capacity owned or controlled by the patent owner, it is currently insufficient for the purposes of meeting its needs. When it is established that such capacity has become sufficient to meet the Member's needs, the system shall no longer apply.

مرســـوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٦

بالتصديـق علـى بروتوكـول تعديـل

اتفاقيـة مراكـش بإنشـاء منظمـة التجـارة العالميـة

نحـن قابـوس بـن سعيـد سلطـان عمـان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٢ بالتصديق على بروتوكول انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية ،

وعلى بروتوكول تعديل اتفاقية مراكش بإنشاء منظمة التجارة العالمية ،

وبعد العرض على مجلس الشورى ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

التصديق على البروتوكول المشار إليه ، وفقا للصيغة المرفقة .

المـادة الثانيـــة

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة التصديق على البروتوكول المشار إليه ، وفقا لأحكامه .

المـادة الثالثـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صـدر في : ١ من ذي القعـدة سنـة ١٤٣٨هـ

الموافـق : ٢٥ من يوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد

سـلطـان عمـان

AGREEMENT ON TRADE FACILITATION*

Preamble

Members,

Having regard to the negotiations launched under the Doha Ministerial Declaration;

Recalling and reaffirming the mandate and principles contained in paragraph 27 of the Doha Ministerial Declaration (WT/MIN(01)/DEC/1) and in Annex D of the Decision of the Doha Work Programme adopted by the General Council on 1 August 2004 (WT/L/579), as well as in paragraph 33 of and Annex E to the Hong Kong Ministerial Declaration (WT/MIN(05)/DEC);

Desiring to clarify and improve relevant aspects of Articles V, VIII and X of the GATT 1994 with a view to further expediting the movement, release and clearance of goods, including goods in transit;

Recognizing the particular needs of developing and especially least-developed country Members and desiring to enhance assistance and support for capacity building in this area;

Recognizing the need for effective cooperation among Members on trade facilitation and customs compliance issues;

Hereby *agree* as follows:

SECTION I

ARTICLE 1: PUBLICATION AND AVAILABILITY OF INFORMATION

1 Publication

1.1 Each Member shall promptly publish the following information in a non-discriminatory and easily accessible manner in order to enable governments, traders, and other interested parties to become acquainted with them:

(a) procedures for importation, exportation, and transit (including port, airport, and other entry-point procedures), and required forms and documents;

(b) applied rates of duties and taxes of any kind imposed on or in connection with importation or exportation;

(c) fees and charges imposed by or for governmental agencies on or in connection with importation, exportation or transit;

(d) rules for the classification or valuation of products for customs purposes;

(e) laws, regulations, and administrative rulings of general application relating to rules of origin;

---

* This document has previously been issued under the symbol WT/PCTF/W/27.

(f) import, export or transit restrictions or prohibitions;

(g) penalty provisions for breaches of import, export, or transit formalities;

(h) procedures for appeal or review;

(i) agreements or parts thereof with any country or countries relating to importation, exportation, or transit; and

(j) procedures relating to the administration of tariff quotas.

1.2 Nothing in these provisions shall be construed as requiring the publication or provision of information other than in the language of the Member except as stated in paragraph 2.2.

2 Information Available Through Internet

2.1 Each Member shall make available, and update to the extent possible and as appropriate, the following through the internet:

(a) a description[1] of its procedures for importation, exportation, and transit, including procedures for appeal or review, that informs governments, traders, and other interested parties of the practical steps needed for importation, exportation, and transit;

(b) the forms and documents required for importation into, exportation from, or transit through the territory of that Member;

(c) contact information on its enquiry point(s).

2.2 Whenever practicable, the description referred to in subparagraph 2.1(a) shall also be made available in one of the official languages of the WTO.

2.3 Members are encouraged to make available further trade-related information through the internet, including relevant trade-related legislation and other items referred to in paragraph 1.1.

3 Enquiry Points

3.1 Each Member shall, within its available resources, establish or maintain one or more enquiry points to answer reasonable enquiries of governments, traders, and other interested parties on matters covered by paragraph 1.1 and to provide the required forms and documents referred to in subparagraph 1.1(a).

3.2 Members of a customs union or involved in regional integration may establish or maintain common enquiry points at the regional level to satisfy the requirement of paragraph 3.1 for common procedures.

3.3 Members are encouraged not to require the payment of a fee for answering enquiries and providing required forms and documents. If any, Members shall limit the amount of their fees and charges to the approximate cost of services rendered.

3.4 The enquiry points shall answer enquiries and provide the forms and documents within a reasonable time period set by each Member, which may vary depending on the nature or complexity of the request.

4 Notification

Each Member shall notify the Committee on Trade Facilitation established under paragraph 1.1 of Article 23 (referred to in this Agreement as the "Committee") of:

[1] Each Member has the discretion to state on its website the legal limitations of this description.

(a) the official place(s) where the items in subparagraphs 1.1(a) to (j) have been published;

(b) the Uniform Resource Locators of website(s) referred to in paragraph 2.1; and

(c) the contact information of the enquiry points referred to in paragraph 3.1.

ARTICLE 2: OPPORTUNITY TO COMMENT, INFORMATION BEFORE ENTRY INTO FORCE, AND CONSULTATIONS

1 Opportunity to Comment and Information before Entry into Force

1.1 Each Member shall, to the extent practicable and in a manner consistent with its domestic law and legal system, provide opportunities and an appropriate time period to traders and other interested parties to comment on the proposed introduction or amendment of laws and regulations of general application related to the movement, release, and clearance of goods, including goods in transit.

1.2 Each Member shall, to the extent practicable and in a manner consistent with its domestic law and legal system, ensure that new or amended laws and regulations of general application related to the movement, release, and clearance of goods, including goods in transit, are published or information on them made otherwise publicly available, as early as possible before their entry into force, in order to enable traders and other interested parties to become acquainted with them.

1.3 Changes to duty rates or tariff rates, measures that have a relieving effect, measures the effectiveness of which would be undermined as a result of compliance with paragraphs 1.1 or 1.2, measures applied in urgent circumstances, or minor changes to domestic law and legal system are each excluded from paragraphs 1.1 and 1.2.

2 Consultations

Each Member shall, as appropriate, provide for regular consultations between its border agencies and traders or other stakeholders located within its territory.

ARTICLE 3: ADVANCE RULINGS

1. Each Member shall issue an advance ruling in a reasonable, time-bound manner to the applicant that has submitted a written request containing all necessary information. If a Member declines to issue an advance ruling, it shall promptly notify the applicant in writing, setting out the relevant facts and the basis for its decision.

2. A Member may decline to issue an advance ruling to the applicant where the question raised in the application:

(a) is already pending in the applicant's case before any governmental agency, appellate tribunal, or court; or

(b) has already been decided by any appellate tribunal or court.

3. The advance ruling shall be valid for a reasonable period of time after its issuance unless the law, facts, or circumstances supporting that ruling have changed.

4. Where the Member revokes, modifies, or invalidates the advance ruling, it shall provide written notice to the applicant setting out the relevant facts and the basis for its decision. Where a Member revokes, modifies, or invalidates advance rulings with retroactive effect, it may only do so where the ruling was based on incomplete, incorrect, false, or misleading information.

5. An advance ruling issued by a Member shall be binding on that Member in respect of the applicant that sought it. The Member may provide that the advance ruling is binding on the applicant.

6. Each Member shall publish, at a minimum:

(a) the requirements for the application for an advance ruling, including the information to be provided and the format;

(b) the time period by which it will issue an advance ruling; and

(c) the length of time for which the advance ruling is valid.

7. Each Member shall provide, upon written request of an applicant, a review of the advance ruling or the decision to revoke, modify, or invalidate the advance ruling.[2]

8. Each Member shall endeavour to make publicly available any information on advance rulings which it considers to be of significant interest to other interested parties, taking into account the need to protect commercially confidential information.

9. Definitions and scope:

(a) An advance ruling is a written decision provided by a Member to the applicant prior to the importation of a good covered by the application that sets forth the treatment that the Member shall provide to the good at the time of importation with regard to:

(i) the good's tariff classification; and

(ii) the origin of the good.[3]

(b) In addition to the advance rulings defined in subparagraph (a), Members are encouraged to provide advance rulings on:

(i) the appropriate method or criteria, and the application thereof, to be used for determining the customs value under a particular set of facts;

(ii) the applicability of the Member's requirements for relief or exemption from customs duties;

(iii) the application of the Member's requirements for quotas, including tariff quotas; and

(iv) any additional matters for which a Member considers it appropriate to issue an advance ruling.

(c) An applicant is an exporter, importer or any person with a justifiable cause or a representative thereof.

(d) A Member may require that the applicant have legal representation or registration in its territory. To the extent possible, such requirements shall not restrict the categories of persons eligible to apply for advance rulings, with particular consideration for the specific needs of small and medium-sized enterprises. These requirements shall be clear and transparent and not constitute a means of arbitrary or unjustifiable discrimination.

---

[2] Under this paragraph: (a) a review may, either before or after the ruling has been acted upon, be provided by the official, office, or authority that issued the ruling, a higher or independent administrative authority, or a judicial authority; and (b) a Member is not required to provide the applicant with recourse to paragraph 1 of Article 4.

[3] It is understood that an advance ruling on the origin of a good may be an assessment of origin for the purposes of the Agreement on Rules of Origin where the ruling meets the requirements of this Agreement and the Agreement on Rules of Origin. Likewise, an assessment of origin under the Agreement on Rules of Origin may be an advance ruling on the origin of a good for the purposes of this Agreement where the ruling meets the requirements of both agreements. Members are not required to establish separate arrangements under this provision in addition to those established pursuant to the Agreement on Rules of Origin in relation to the assessment of origin provided that the requirements of this Article are fulfilled.

ARTICLE 4: PROCEDURES FOR APPEAL OR REVIEW

1. Each Member shall provide that any person to whom customs issues an administrative decision[4] has the right, within its territory, to:

(a) an administrative appeal to or review by an administrative authority higher than or independent of the official or office that issued the decision;

and/or

(b) a judicial appeal or review of the decision.

2. The legislation of a Member may require that an administrative appeal or review be initiated prior to a judicial appeal or review.

3. Each Member shall ensure that its procedures for appeal or review are carried out in a non-discriminatory manner.

4. Each Member shall ensure that, in a case where the decision on appeal or review under subparagraph 1(a) is not given either:

(a) within set periods as specified in its laws or regulations; or

(b) without undue delay

the petitioner has the right to either further appeal to or further review by the administrative authority or the judicial authority or any other recourse to the judicial authority.[5]

5. Each Member shall ensure that the person referred to in paragraph 1 is provided with the reasons for the administrative decision so as to enable such a person to have recourse to procedures for appeal or review where necessary.

6. Each Member is encouraged to make the provisions of this Article applicable to an administrative decision issued by a relevant border agency other than customs.

ARTICLE 5: OTHER MEASURES TO ENHANCE IMPARTIALITY, NON-DISCRIMINATION AND TRANSPARENCY

1 Notifications for enhanced controls or inspections

Where a Member adopts or maintains a system of issuing notifications or guidance to its concerned authorities for enhancing the level of controls or inspections at the border in respect of foods, beverages, or feedstuffs covered under the notification or guidance for protecting human, animal, or plant life or health within its territory, the following disciplines shall apply to the manner of their issuance, termination, or suspension:

(a) the Member may, as appropriate, issue the notification or guidance based on risk;

(b) the Member may issue the notification or guidance so that it applies uniformly only to those points of entry where the sanitary and phytosanitary conditions on which the notification or guidance are based apply;

---

[4] An administrative decision in this Article means a decision with a legal effect that affects the rights and obligations of a specific person in an individual case. It shall be understood that an administrative decision in this Article covers an administrative action within the meaning of Article X of the GATT 1994 or failure to take an administrative action or decision as provided for in a Member's domestic law and legal system. For addressing such failure, Members may maintain an alternative administrative mechanism or judicial recourse to direct the customs authority to promptly issue an administrative decision in place of the right to appeal or review under subparagraph 1(a).

[5] Nothing in this paragraph shall prevent a Member from recognizing administrative silence on appeal or review as a decision in favor of the petitioner in accordance with its laws and regulations.

(c) the Member shall promptly terminate or suspend the notification or guidance when circumstances giving rise to it no longer exist, or if changed circumstances can be addressed in a less trade-restrictive manner; and

(d) when the Member decides to terminate or suspend the notification or guidance, it shall, as appropriate, promptly publish the announcement of its termination or suspension in a non-discriminatory and easily accessible manner, or inform the exporting Member or the importer.

2 Detention

A Member shall promptly inform the carrier or importer in case of detention of goods declared for importation, for inspection by customs or any other competent authority.

3 Test Procedures

3.1 A Member may, upon request, grant an opportunity for a second test in case the first test result of a sample taken upon arrival of goods declared for importation shows an adverse finding.

3.2 A Member shall either publish, in a non-discriminatory and easily accessible manner, the name and address of any laboratory where the test can be carried out or provide this information to the importer when it is granted the opportunity provided under paragraph 3.1.

3.3 A Member shall consider the result of the second test, if any, conducted under paragraph 3.1, for the release and clearance of goods and, if appropriate, may accept the results of such test.

ARTICLE 6: DISCIPLINES ON FEES AND CHARGES IMPOSED ON OR IN CONNECTION WITH IMPORTATION AND EXPORTATION AND PENALTIES

1 General Disciplines on Fees and Charges Imposed on or in Connection with Importation and Exportation

1.1 The provisions of paragraph 1 shall apply to all fees and charges other than import and export duties and other than taxes within the purview of Article III of GATT 1994 imposed by Members on or in connection with the importation or exportation of goods.

1.2 Information on fees and charges shall be published in accordance with Article 1. This information shall include the fees and charges that will be applied, the reason for such fees and charges, the responsible authority and when and how payment is to be made.

1.3 An adequate time period shall be accorded between the publication of new or amended fees and charges and their entry into force, except in urgent circumstances. Such fees and charges shall not be applied until information on them has been published.

1.4 Each Member shall periodically review its fees and charges with a view to reducing their number and diversity, where practicable.

2 Specific disciplines on Fees and Charges for Customs Processing Imposed on or in Connection with Importation and Exportation

Fees and charges for customs processing:

(i) shall be limited in amount to the approximate cost of the services rendered on or in connection with the specific import or export operation in question; and

(ii) are not required to be linked to a specific import or export operation provided they are levied for services that are closely connected to the customs processing of goods.

3 Penalty Disciplines

3.1 For the purpose of paragraph 3, the term "penalties" shall mean those imposed by a Member's customs administration for a breach of the Member's customs laws, regulations, or procedural requirements.

3.2 Each Member shall ensure that penalties for a breach of a customs law, regulation, or procedural requirement are imposed only on the person(s) responsible for the breach under its laws.

3.3 The penalty imposed shall depend on the facts and circumstances of the case and shall be commensurate with the degree and severity of the breach.

3.4 Each Member shall ensure that it maintains measures to avoid:

(a) conflicts of interest in the assessment and collection of penalties and duties; and

(b) creating an incentive for the assessment or collection of a penalty that is inconsistent with paragraph 3.3.

3.5 Each Member shall ensure that when a penalty is imposed for a breach of customs laws, regulations, or procedural requirements, an explanation in writing is provided to the person(s) upon whom the penalty is imposed specifying the nature of the breach and the applicable law, regulation or procedure under which the amount or range of penalty for the breach has been prescribed.

3.6 When a person voluntarily discloses to a Member's customs administration the circumstances of a breach of a customs law, regulation, or procedural requirement prior to the discovery of the breach by the customs administration, the Member is encouraged to, where appropriate, consider this fact as a potential mitigating factor when establishing a penalty for that person.

3.7 The provisions of this paragraph shall apply to the penalties on traffic in transit referred to in paragraph 3.1.

ARTICLE 7: RELEASE AND CLEARANCE OF GOODS

1 Pre-arrival Processing

1.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing for the submission of import documentation and other required information, including manifests, in order to begin processing prior to the arrival of goods with a view to expediting the release of goods upon arrival.

1.2 Each Member shall, as appropriate, provide for advance lodging of documents in electronic format for pre-arrival processing of such documents.

2 Electronic Payment

Each Member shall, to the extent practicable, adopt or maintain procedures allowing the option of electronic payment for duties, taxes, fees, and charges collected by customs incurred upon importation and exportation.

3 Separation of Release from Final Determination of Customs Duties, Taxes, Fees and Charges

3.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing the release of goods prior to the final determination of customs duties, taxes, fees, and charges, if such a determination is not done prior to, or upon arrival, or as rapidly as possible after arrival and provided that all other regulatory requirements have been met.

3.2 As a condition for such release, a Member may require:

(a) payment of customs duties, taxes, fees, and charges determined prior to or upon arrival of goods and a guarantee for any amount not yet determined in the form of a surety, a deposit, or another appropriate instrument provided for in its laws and regulations; or

(b) a guarantee in the form of a surety, a deposit, or another appropriate instrument provided for in its laws and regulations.

3.3 Such guarantee shall not be greater than the amount the Member requires to ensure payment of customs duties, taxes, fees, and charges ultimately due for the goods covered by the guarantee.

3.4 In cases where an offence requiring imposition of monetary penalties or fines has been detected, a guarantee may be required for the penalties and fines that may be imposed.

3.5 The guarantee as set out in paragraphs 3.2 and 3.4 shall be discharged when it is no longer required.

3.6 Nothing in these provisions shall affect the right of a Member to examine, detain, seize or confiscate or deal with the goods in any manner not otherwise inconsistent with the Member's WTO rights and obligations.

4 Risk Management

4.1 Each Member shall, to the extent possible, adopt or maintain a risk management system for customs control.

4.2 Each Member shall design and apply risk management in a manner as to avoid arbitrary or unjustifiable discrimination, or a disguised restriction on international trade.

4.3 Each Member shall concentrate customs control and, to the extent possible other relevant border controls, on high-risk consignments and expedite the release of low-risk consignments. A Member also may select, on a random basis, consignments for such controls as part of its risk management.

4.4 Each Member shall base risk management on an assessment of risk through appropriate selectivity criteria. Such selectivity criteria may include, *inter alia,* the Harmonized System code, nature and description of the goods, country of origin, country from which the goods were shipped, value of the goods, compliance record of traders, and type of means of transport.

5 Post-clearance Audit

5.1 With a view to expediting the release of goods, each Member shall adopt or maintain post-clearance audit to ensure compliance with customs and other related laws and regulations.

5.2 Each Member shall select a person or a consignment for post-clearance audit in a risk-based manner, which may include appropriate selectivity criteria. Each Member shall conduct post-clearance audits in a transparent manner. Where the person is involved in the audit process and conclusive results have been achieved the Member shall, without delay, notify the person whose record is audited of the results, the person's rights and obligations, and the reasons for the results.

5.3 The information obtained in post-clearance audit may be used in further administrative or judicial proceedings.

5.4 Members shall, wherever practicable, use the result of post-clearance audit in applying risk management.

6 Establishment and Publication of Average Release Times

6.1 Members are encouraged to measure and publish their average release time of goods periodically and in a consistent manner, using tools such as, *inter alia*, the Time Release Study of the World Customs Organization (referred to in this Agreement as the "WCO").[6]

6.2 Members are encouraged to share with the Committee their experiences in measuring average release times, including methodologies used, bottlenecks identified, and any resulting effects on efficiency.

7 Trade Facilitation Measures for Authorized Operators

7.1 Each Member shall provide additional trade facilitation measures related to import, export, or transit formalities and procedures, pursuant to paragraph 7.3, to operators who meet specified criteria, hereinafter called authorized operators. Alternatively, a Member may offer such trade facilitation measures through customs procedures generally available to all operators and is not required to establish a separate scheme.

7.2 The specified criteria to qualify as an authorized operator shall be related to compliance, or the risk of non-compliance, with requirements specified in a Member's laws, regulations or procedures.

(a) Such criteria, which shall be published, may include:

(i) an appropriate record of compliance with customs and other related laws and regulations;

(ii) a system of managing records to allow for necessary internal controls;

(iii) financial solvency, including, where appropriate, provision of a sufficient security or guarantee; and

(iv) supply chain security.

(b) Such criteria shall not:

(i) be designed or applied so as to afford or create arbitrary or unjustifiable discrimination between operators where the same conditions prevail; and

(ii) to the extent possible, restrict the participation of small and medium-sized enterprises.

7.3 The trade facilitation measures provided pursuant to paragraph 7.1 shall include at least three of the following measures:[7]

(a) low documentary and data requirements, as appropriate;

(b) low rate of physical inspections and examinations, as appropriate;

(c) rapid release time, as appropriate;

(d) deferred payment of duties, taxes, fees, and charges;

---

[6] Each Member may determine the scope and methodology of such average release time measurement in accordance with its needs and capacity.

[7] A measure listed in subparagraphs 7.3 (a) to (g) will be deemed to be provided to authorized operators if it is generally available to all operators.

(e) use of comprehensive guarantees or reduced guarantees;

(f) a single customs declaration for all imports or exports in a given period; and

(g) clearance of goods at the premises of the authorized operator or another place authorized by customs.

7.4 Members are encouraged to develop authorized operator schemes on the basis of international standards, where such standards exist, except when such standards would be an inappropriate or ineffective means for the fulfilment of the legitimate objectives pursued.

7.5 In order to enhance the trade facilitation measures provided to operators, Members shall afford to other Members the possibility of negotiating mutual recognition of authorized operator schemes.

7.6 Members shall exchange relevant information within the Committee about authorized operator schemes in force.

8 Expedited Shipments

8.1 Each Member shall adopt or maintain procedures allowing for the expedited release of at least those goods entered through air cargo facilities to persons who apply for such treatment, while maintaining customs control.[8] If a Member employs criteria[9] limiting who may apply, the Member may, in published criteria, require that the applicant shall, as conditions for qualifying for the application of the treatment described in paragraph 8.2 to its expedited shipments:

(a) provide adequate infrastructure and payment of customs expenses related to processing of expedited shipments in cases where the applicant fulfils the Member's requirements for such processing to be performed at a dedicated facility;

(b) submit in advance of the arrival of an expedited shipment the information necessary for the release;

(c) be assessed fees limited in amount to the approximate cost of services rendered in providing the treatment described in paragraph 8.2;

(d) maintain a high degree of control over expedited shipments through the use of internal security, logistics, and tracking technology from pick-up to delivery;

(e) provide expedited shipment from pick-up to delivery;

(f) assume liability for payment of all customs duties, taxes, fees, and charges to the customs authority for the goods;

(g) have a good record of compliance with customs and other related laws and regulations;

(h) comply with other conditions directly related to the effective enforcement of the Member's laws, regulations, and procedural requirements, that specifically relate to providing the treatment described in paragraph 8.2.

8.2 Subject to paragraphs 8.1 and 8.3, Members shall:

(a) minimize the documentation required for the release of expedited shipments in accordance with paragraph 1 of Article 10 and, to the extent possible, provide for release based on a single submission of information on certain shipments;

[8] In cases where a Member has an existing procedure that provides the treatment in paragraph 8.2, this provision does not require that Member to introduce separate expedited release procedures.

[9] Such application criteria, if any, shall be in addition to the Member's requirements for operating with respect to all goods or shipments entered through air cargo facilities.

(b) provide for expedited shipments to be released under normal circumstances as rapidly as possible after arrival, provided the information required for release has been submitted;

(c) endeavour to apply the treatment in subparagraphs (a) and (b) to shipments of any weight or value recognizing that a Member is permitted to require additional entry procedures, including declarations and supporting documentation and payment of duties and taxes, and to limit such treatment based on the type of good, provided the treatment is not limited to low value goods such as documents; and

(d) provide, to the extent possible, for a *de minimis* shipment value or dutiable amount for which customs duties and taxes will not be collected, aside from certain prescribed goods. Internal taxes, such as value added taxes and excise taxes, applied to imports consistently with Article III of the GATT 1994 are not subject to this provision.

8.3 Nothing in paragraphs 8.1 and 8.2 shall affect the right of a Member to examine, detain, seize, confiscate or refuse entry of goods, or to carry out post-clearance audits, including in connection with the use of risk management systems. Further, nothing in paragraphs 8.1 and 8.2 shall prevent a Member from requiring, as a condition for release, the submission of additional information and the fulfilment of non-automatic licensing requirements.

9 Perishable Goods[10]

9.1 With a view to preventing avoidable loss or deterioration of perishable goods, and provided that all regulatory requirements have been met, each Member shall provide for the release of perishable goods:

(a) under normal circumstances within the shortest possible time; and

(b) in exceptional circumstances where it would be appropriate to do so, outside the business hours of customs and other relevant authorities.

9.2 Each Member shall give appropriate priority to perishable goods when scheduling any examinations that may be required.

9.3 Each Member shall either arrange or allow an importer to arrange for the proper storage of perishable goods pending their release. The Member may require that any storage facilities arranged by the importer have been approved or designated by its relevant authorities. The movement of the goods to those storage facilities, including authorizations for the operator moving the goods, may be subject to the approval, where required, of the relevant authorities. The Member shall, where practicable and consistent with domestic legislation, upon the request of the importer, provide for any procedures necessary for release to take place at those storage facilities.

9.4 In cases of significant delay in the release of perishable goods, and upon written request, the importing Member shall, to the extent practicable, provide a communication on the reasons for the delay.

ARTICLE 8: BORDER AGENCY COOPERATION

1. Each Member shall ensure that its authorities and agencies responsible for border controls and procedures dealing with the importation, exportation, and transit of goods cooperate with one another and coordinate their activities in order to facilitate trade.

2. Each Member shall, to the extent possible and practicable, cooperate on mutually agreed terms with other Members with whom it shares a common border with a view to coordinating procedures at border crossings to facilitate cross-border trade. Such cooperation and coordination may include:

[10] For the purposes of this provision, perishable goods are goods that rapidly decay due to their natural characteristics, in particular in the absence of appropriate storage conditions.

(a) alignment of working days and hours;

(b) alignment of procedures and formalities;

(c) development and sharing of common facilities;

(d) joint controls;

(e) establishment of one stop border post control.

ARTICLE 9: MOVEMENT OF GOODS INTENDED FOR IMPORT UNDER CUSTOMS CONTROL

Each Member shall, to the extent practicable, and provided all regulatory requirements are met, allow goods intended for import to be moved within its territory under customs control from a customs office of entry to another customs office in its territory from where the goods would be released or cleared.

ARTICLE 10: FORMALITIES CONNECTED WITH IMPORTATION, EXPORTATION AND TRANSIT

1 Formalities and Documentation Requirements

1.1 With a view to minimizing the incidence and complexity of import, export, and transit formalities and to decreasing and simplifying import, export, and transit documentation requirements and taking into account the legitimate policy objectives and other factors such as changed circumstances, relevant new information, business practices, availability of techniques and technology, international best practices, and inputs from interested parties, each Member shall review such formalities and documentation requirements and, based on the results of the review, ensure, as appropriate, that such formalities and documentation requirements are:

(a) adopted and/or applied with a view to a rapid release and clearance of goods, particularly perishable goods;

(b) adopted and/or applied in a manner that aims at reducing the time and cost of compliance for traders and operators;

(c) the least trade restrictive measure chosen where two or more alternative measures are reasonably available for fulfilling the policy objective or objectives in question; and

(d) not maintained, including parts thereof, if no longer required.

1.2 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information and best practices, as appropriate.

2 Acceptance of Copies

2.1 Each Member shall, where appropriate, endeavour to accept paper or electronic copies of supporting documents required for import, export, or transit formalities.

2.2 Where a government agency of a Member already holds the original of such a document, any other agency of that Member shall accept a paper or electronic copy, where applicable, from the agency holding the original in lieu of the original document.

2.3 A Member shall not require an original or copy of export declarations submitted to the customs authorities of the exporting Member as a requirement for importation.[11]

[11] Nothing in this paragraph precludes a Member from requiring documents such as certificates, permits or licenses as a requirement for the importation of controlled or regulated goods.

3 Use of International Standards

3.1 Members are encouraged to use relevant international standards or parts thereof as a basis for their import, export, or transit formalities and procedures, except as otherwise provided for in this Agreement.

3.2 Members are encouraged to take part, within the limits of their resources, in the preparation and periodic review of relevant international standards by appropriate international organizations.

3.3 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information, and best practices, on the implementation of international standards, as appropriate.

The Committee may also invite relevant international organizations to discuss their work on international standards. As appropriate, the Committee may identify specific standards that are of particular value to Members.

4 Single Window

4.1 Members shall endeavour to establish or maintain a single window, enabling traders to submit documentation and/or data requirements for importation, exportation, or transit of goods through a single entry point to the participating authorities or agencies. After the examination by the participating authorities or agencies of the documentation and/or data, the results shall be notified to the applicants through the single window in a timely manner.

4.2 In cases where documentation and/or data requirements have already been received through the single window, the same documentation and/or data requirements shall not be requested by participating authorities or agencies except in urgent circumstances and other limited exceptions which are made public.

4.3 Members shall notify the Committee of the details of operation of the single window.

4.4 Members shall, to the extent possible and practicable, use information technology to support the single window.

5 Preshipment Inspection

5.1 Members shall not require the use of preshipment inspections in relation to tariff classification and customs valuation.

5.2 Without prejudice to the rights of Members to use other types of preshipment inspection not covered by paragraph 5.1, Members are encouraged not to introduce or apply new requirements regarding their use.[12]

6 Use of Customs Brokers

6.1 Without prejudice to the important policy concerns of some Members that currently maintain a special role for customs brokers, from the entry into force of this Agreement Members shall not introduce the mandatory use of customs brokers.

6.2 Each Member shall notify the Committee and publish its measures on the use of customs brokers. Any subsequent modifications thereof shall be notified and published promptly.

6.3 With regard to the licensing of customs brokers, Members shall apply rules that are transparent and objective.

[12] This paragraph refers to preshipment inspections covered by the Agreement on Preshipment Inspection, and does not preclude preshipment inspections for sanitary and phytosanitary purposes.

7 Common Border Procedures and Uniform Documentation Requirements

7.1 Each Member shall, subject to paragraph 7.2, apply common customs procedures and uniform documentation requirements for release and clearance of goods throughout its territory.

7.2 Nothing in this Article shall prevent a Member from:

(a) differentiating its procedures and documentation requirements based on the nature and type of goods, or their means of transport;

(b) differentiating its procedures and documentation requirements for goods based on risk management;

(c) differentiating its procedures and documentation requirements to provide total or partial exemption from import duties or taxes;

(d) applying electronic filing or processing; or

(e) differentiating its procedures and documentation requirements in a manner consistent with the Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures.

8 Rejected Goods

8.1 Where goods presented for import are rejected by the competent authority of a Member on account of their failure to meet prescribed sanitary or phytosanitary regulations or technical regulations, the Member shall, subject to and consistent with its laws and regulations, allow the importer to re-consign or to return the rejected goods to the exporter or another person designated by the exporter.

8.2 When such an option under paragraph 8.1 is given and the importer fails to exercise it within a reasonable period of time, the competent authority may take a different course of action to deal with such non-compliant goods.

9 Temporary Admission of Goods and Inward and Outward Processing

9.1 Temporary Admission of Goods

Each Member shall allow, as provided for in its laws and regulations, goods to be brought into its customs territory conditionally relieved, totally or partially, from payment of import duties and taxes if such goods are brought into its customs territory for a specific purpose, are intended for re-exportation within a specific period, and have not undergone any change except normal depreciation and wastage due to the use made of them.

9.2 Inward and Outward Processing

(a) Each Member shall allow, as provided for in its laws and regulations, inward and outward processing of goods. Goods allowed for outward processing may be re-imported with total or partial exemption from import duties and taxes in accordance with the Member's laws and regulations.

(b) For the purposes of this Article, the term "inward processing" means the customs procedure under which certain goods can be brought into a Member's customs territory conditionally relieved, totally or partially, from payment of import duties and taxes, or eligible for duty drawback, on the basis that such goods are intended for manufacturing, processing, or repair and subsequent exportation.

(c) For the purposes of this Article, the term "outward processing" means the customs procedure under which goods which are in free circulation in a Member's customs territory may be temporarily exported for manufacturing, processing, or repair abroad and then re-imported.

ARTICLE 11: FREEDOM OF TRANSIT

1. Any regulations or formalities in connection with traffic in transit imposed by a Member shall not be:

(a) maintained if the circumstances or objectives giving rise to their adoption no longer exist or if the changed circumstances or objectives can be addressed in a reasonably available less trade-restrictive manner;

(b) applied in a manner that would constitute a disguised restriction on traffic in transit.

2. Traffic in transit shall not be conditioned upon collection of any fees or charges imposed in respect of transit, except the charges for transportation or those commensurate with administrative expenses entailed by transit or with the cost of services rendered.

3. Members shall not seek, take, or maintain any voluntary restraints or any other similar measures on traffic in transit. This is without prejudice to existing and future national regulations, bilateral or multilateral arrangements related to regulating transport, consistent with WTO rules.

4. Each Member shall accord to products which will be in transit through the territory of any other Member treatment no less favourable than that which would be accorded to such products if they were being transported from their place of origin to their destination without going through the territory of such other Member.

5. Members are encouraged to make available, where practicable, physically separate infrastructure (such as lanes, berths and similar) for traffic in transit.

6. Formalities, documentation requirements, and customs controls in connection with traffic in transit shall not be more burdensome than necessary to:

(a) identify the goods; and

(b) ensure fulfilment of transit requirements.

7. Once goods have been put under a transit procedure and have been authorized to proceed from the point of origination in a Member's territory, they will not be subject to any customs charges nor unnecessary delays or restrictions until they conclude their transit at the point of destination within the Member's territory.

8. Members shall not apply technical regulations and conformity assessment procedures within the meaning of the Agreement on Technical Barriers to Trade to goods in transit.

9. Members shall allow and provide for advance filing and processing of transit documentation and data prior to the arrival of goods.

10. Once traffic in transit has reached the customs office where it exits the territory of a Member, that office shall promptly terminate the transit operation if transit requirements have been met.

11. Where a Member requires a guarantee in the form of a surety, deposit or other appropriate monetary or non-monetary[13] instrument for traffic in transit, such guarantee shall be limited to ensuring that requirements arising from such traffic in transit are fulfilled.

[13] Nothing in this provision shall preclude a Member from maintaining existing procedures whereby the means of transport can be used as a guarantee for traffic in transit.

12. Once the Member has determined that its transit requirements have been satisfied, the guarantee shall be discharged without delay.

13. Each Member shall, in a manner consistent with its laws and regulations, allow comprehensive guarantees which include multiple transactions for same operators or renewal of guarantees without discharge for subsequent consignments.

14. Each Member shall make publicly available the relevant information it uses to set the guarantee, including single transaction and, where applicable, multiple transaction guarantee.

15. Each Member may require the use of customs convoys or customs escorts for traffic in transit only in circumstances presenting high risks or when compliance with customs laws and regulations cannot be ensured through the use of guarantees. General rules applicable to customs convoys or customs escorts shall be published in accordance with Article 1.

16. Members shall endeavour to cooperate and coordinate with one another with a view to enhancing freedom of transit. Such cooperation and coordination may include, but is not limited to, an understanding on:

(a) charges;

(b) formalities and legal requirements; and

(c) the practical operation of transit regimes.

17. Each Member shall endeavour to appoint a national transit coordinator to which all enquiries and proposals by other Members relating to the good functioning of transit operations can be addressed.

ARTICLE 12: CUSTOMS COOPERATION

1 Measures Promoting Compliance and Cooperation

1.1 Members agree on the importance of ensuring that traders are aware of their compliance obligations, encouraging voluntary compliance to allow importers to self-correct without penalty in appropriate circumstances, and applying compliance measures to initiate stronger measures for non-compliant traders.[14]

1.2 Members are encouraged to share information on best practices in managing customs compliance, including through the Committee. Members are encouraged to cooperate in technical guidance or assistance and support for capacity building for the purposes of administering compliance measures and enhancing their effectiveness.

2 Exchange of Information

2.1 Upon request and subject to the provisions of this Article, Members shall exchange the information set out in subparagraphs 6.1(b) and/or (c) for the purpose of verifying an import or export declaration in identified cases where there are reasonable grounds to doubt the truth or accuracy of the declaration.

2.2 Each Member shall notify the Committee of the details of its contact point for the exchange of this information.

3 Verification

A Member shall make a request for information only after it has conducted appropriate verification procedures of an import or export declaration and after it has inspected the available relevant documentation.

[14] Such activity has the overall objective of lowering the frequency of non-compliance, and consequently reducing the need for exchange of information in pursuit of enforcement.

4 Request

4.1 The requesting Member shall provide the requested Member with a written request, through paper or electronic means in a mutually agreed official language of the WTO or other mutually agreed language, including:

(a) the matter at issue including, where appropriate and available, the number identifying the export declaration corresponding to the import declaration in question;

(b) the purpose for which the requesting Member is seeking the information or documents, along with the names and contact details of the persons to whom the request relates, if known;

(c) where required by the requested Member, confirmation[15] of the verification where appropriate;

(d) the specific information or documents requested;

(e) the identity of the originating office making the request;

(f) reference to provisions of the requesting Member's domestic law and legal system that govern the collection, protection, use, disclosure, retention, and disposal of confidential information and personal data.

4.2 If the requesting Member is not in a position to comply with any of the subparagraphs of paragraph 4.1, it shall specify this in the request.

5 Protection and Confidentiality

5.1 The requesting Member shall, subject to paragraph 5.2:

(a) hold all information or documents provided by the requested Member strictly in confidence and grant at least the same level of such protection and confidentiality as that provided under the domestic law and legal system of the requested Member as described by it under subparagraphs 6.1(b) or (c);

(b) provide information or documents only to the customs authorities dealing with the matter at issue and use the information or documents solely for the purpose stated in the request unless the requested Member agrees otherwise in writing;

(c) not disclose the information or documents without the specific written permission of the requested Member;

(d) not use any unverified information or documents from the requested Member as the deciding factor towards alleviating the doubt in any given circumstance;

(e) respect any case-specific conditions set out by the requested Member regarding retention and disposal of confidential information or documents and personal data; and

(f) upon request, inform the requested Member of any decisions and actions taken on the matter as a result of the information or documents provided.

5.2 A requesting Member may be unable under its domestic law and legal system to comply with any of the subparagraphs of paragraph 5.1. If so, the requesting Member shall specify this in the request.

[15] This may include pertinent information on the verification conducted under paragraph 3. Such information shall be subject to the level of protection and confidentiality specified by the Member conducting the verification.

5.3 The requested Member shall treat any request and verification information received under paragraph 4 with at least the same level of protection and confidentiality accorded by the requested Member to its own similar information.

6 Provision of Information

6.1 Subject to the provisions of this Article, the requested Member shall promptly:

(a) respond in writing, through paper or electronic means;

(b) provide the specific information as set out in the import or export declaration, or the declaration, to the extent it is available, along with a description of the level of protection and confidentiality required of the requesting Member;

(c) if requested, provide the specific information as set out in the following documents, or the documents, submitted in support of the import or export declaration, to the extent it is available: commercial invoice, packing list, certificate of origin and bill of lading, in the form in which these were filed, whether paper or electronic, along with a description of the level of protection and confidentiality required of the requesting Member;

(d) confirm that the documents provided are true copies;

(e) provide the information or otherwise respond to the request, to the extent possible, within 90 days from the date of the request.

6.2 The requested Member may require, under its domestic law and legal system, an assurance prior to the provision of information that the specific information will not be used as evidence in criminal investigations, judicial proceedings, or in non-customs proceedings without the specific written permission of the requested Member. If the requesting Member is not in a position to comply with this requirement, it should specify this to the requested Member.

7 Postponement or Refusal of a Request

7.1 A requested Member may postpone or refuse part or all of a request to provide information, and shall inform the requesting Member of the reasons for doing so, where:

(a) it would be contrary to the public interest as reflected in the domestic law and legal system of the requested Member;

(b) its domestic law and legal system prevents the release of the information. In such a case it shall provide the requesting Member with a copy of the relevant, specific reference;

(c) the provision of the information would impede law enforcement or otherwise interfere with an on-going administrative or judicial investigation, prosecution or proceeding;

(d) the consent of the importer or exporter is required by its domestic law and legal system that govern the collection, protection, use, disclosure, retention, and disposal of confidential information or personal data and that consent is not given; or

(e) the request for information is received after the expiration of the legal requirement of the requested Member for the retention of documents.

7.2 In the circumstances of paragraphs 4.2, 5.2, or 6.2, execution of such a request shall be at the discretion of the requested Member.

8 Reciprocity

If the requesting Member is of the opinion that it would be unable to comply with a similar request if it was made by the requested Member, or if it has not yet implemented this Article, it shall state that fact in its request. Execution of such a request shall be at the discretion of the requested Member.

9 Administrative Burden

9.1 The requesting Member shall take into account the associated resource and cost implications for the requested Member in responding to requests for information. The requesting Member shall consider the proportionality between its fiscal interest in pursuing its request and the efforts to be made by the requested Member in providing the information.

9.2 If a requested Member receives an unmanageable number of requests for information or a request for information of unmanageable scope from one or more requesting Member(s) and is unable to meet such requests within a reasonable time, it may request one or more of the requesting Member(s) to prioritize with a view to agreeing on a practical limit within its resource constraints. In the absence of a mutually-agreed approach, the execution of such requests shall be at the discretion of the requested Member based on the results of its own prioritization.

10 Limitations

A requested Member shall not be required to:

(a) modify the format of its import or export declarations or procedures;

(b) call for documents other than those submitted with the import or export declaration as specified in subparagraph 6.1(c);

(c) initiate enquiries to obtain the information;

(d) modify the period of retention of such information;

(e) introduce paper documentation where electronic format has already been introduced;

(f) translate the information;

(g) verify the accuracy of the information; or

(h) provide information that would prejudice the legitimate commercial interests of particular enterprises, public or private.

11 Unauthorized Use or Disclosure

11.1 In the event of any breach of the conditions of use or disclosure of information exchanged under this Article, the requesting Member that received the information shall promptly communicate the details of such unauthorized use or disclosure to the requested Member that provided the information and:

(a) take necessary measures to remedy the breach;

(b) take necessary measures to prevent any future breach; and

(c) notify the requested Member of the measures taken under subparagraphs (a) and (b).

11.2 The requested Member may suspend its obligations to the requesting Member under this Article until the measures set out in paragraph 11.1 have been taken.

12 Bilateral and Regional Agreements

12.1 Nothing in this Article shall prevent a Member from entering into or maintaining a bilateral, plurilateral, or regional agreement for sharing or exchange of customs information and data, including on a secure and rapid basis such as on an automatic basis or in advance of the arrival of the consignment.

12.2 Nothing in this Article shall be construed as altering or affecting a Member's rights or obligations under such bilateral, plurilateral, or regional agreements, or as governing the exchange of customs information and data under such other agreements.

SECTION II

SPECIAL AND DIFFERENTIAL TREATMENT PROVISIONS FOR DEVELOPING COUNTRY MEMBERS AND LEAST-DEVELOPED COUNTRY MEMBERS

ARTICLE 13: GENERAL PRINCIPLES

1. The provisions contained in Articles 1 to 12 of this Agreement shall be implemented by developing and least-developed country Members in accordance with this Section, which is based on the modalities agreed in Annex D of the July 2004 Framework Agreement (WT/L/579) and in paragraph 33 of and Annex E to the Hong Kong Ministerial Declaration (WT/MIN(05)/DEC).

2. Assistance and support for capacity building[16] should be provided to help developing and least-developed country Members implement the provisions of this Agreement, in accordance with their nature and scope. The extent and the timing of implementation of the provisions of this Agreement shall be related to the implementation capacities of developing and least-developed country Members. Where a developing or least-developed country Member continues to lack the necessary capacity, implementation of the provision(s) concerned will not be required until implementation capacity has been acquired.

3. Least-developed country Members will only be required to undertake commitments to the extent consistent with their individual development, financial and trade needs or their administrative and institutional capabilities.

4. These principles shall be applied through the provisions set out in Section II.

ARTICLE 14: CATEGORIES OF PROVISIONS

1. There are three categories of provisions:

   (a) Category A contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation upon entry into force of this Agreement, or in the case of a least-developed country Member within one year after entry into force, as provided in Article 15.

   (b) Category B contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation on a date after a transitional period of time following the entry into force of this Agreement, as provided in Article 16.

   (c) Category C contains provisions that a developing country Member or a least-developed country Member designates for implementation on a date after a transitional period of time following the entry into force of this Agreement and requiring the acquisition of implementation capacity through the provision of assistance and support for capacity building, as provided for in Article 16.

[16] For the purposes of this Agreement, "assistance and support for capacity building" may take the form of technical, financial, or any other mutually agreed form of assistance provided.

2. Each developing country and least-developed country Member shall self-designate, on an individual basis, the provisions it is including under each of the Categories A, B and C.

ARTICLE 15: NOTIFICATION AND IMPLEMENTATION OF CATEGORY A

1. Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall implement its Category A commitments. Those commitments designated under Category A will thereby be made an integral part of this Agreement.

2. A least-developed country Member may notify the Committee of the provisions it has designated in Category A for up to one year after entry into force of this Agreement. Each least-developed country Member's commitments designated under Category A will thereby be made an integral part of this Agreement.

ARTICLE 16: NOTIFICATION OF DEFINITIVE DATES FOR IMPLEMENTATION OF CATEGORY B AND CATEGORY C

1. With respect to the provisions that a developing country Member has not designated in Category A, the Member may delay implementation in accordance with the process set out in this Article.

Developing Country Member Category B

(a) Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of the provisions that it has designated in Category B and their corresponding indicative dates for implementation.[17]

(b) No later than one year after entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of its definitive dates for implementation of the provisions it has designated in Category B. If a developing country Member, before this deadline, believes it requires additional time to notify its definitive dates, the Member may request that the Committee extend the period sufficient to notify its dates.

Developing Country Member Category C

(c) Upon entry into force of this Agreement, each developing country Member shall notify the Committee of the provisions that it has designated in Category C and their corresponding indicative dates for implementation. For transparency purposes, notifications submitted shall include information on the assistance and support for capacity building that the Member requires in order to implement.[18]

(d) Within one year after entry into force of this Agreement, developing country Members and relevant donor Members, taking into account any existing arrangements already in place, notifications pursuant to paragraph 1 of Article 22 and information submitted pursuant to subparagraph (c) above, shall provide information to the Committee on the arrangements maintained or entered into that are necessary to provide assistance and support for capacity building to enable implementation of Category C.[19] The participating developing country Member shall promptly inform the Committee of such arrangements. The Committee shall also invite non-Member donors to provide information on existing or concluded arrangements.

---

[17] Notifications submitted may also include such further information as the notifying Member deems appropriate. Members are encouraged to provide information on the domestic agency or entity responsible for implementation.

[18] Members may also include information on national trade facilitation implementation plans or projects, the domestic agency or entity responsible for implementation, and the donors with which the Member may have an arrangement in place to provide assistance.

[19] Such arrangements will be on mutually agreed terms, either bilaterally or through appropriate international organizations, consistent with paragraph 3 of Article 21.

(e) Within 18 months from the date of the provision of the information stipulated in subparagraph (d), donor Members and respective developing country Members shall inform the Committee of the progress in the provision of assistance and support for capacity building. Each developing country Member shall, at the same time, notify its list of definitive dates for implementation.

2. With respect to those provisions that a least-developed country Member has not designated under Category A, least-developed country Members may delay implementation in accordance with the process set forth in this Article.

Least-Developed Country Member Category B

(a) No later than one year after entry into force of this Agreement, a least-developed country Member shall notify the Committee of its Category B provisions and may notify their corresponding indicative dates for implementation of these provisions, taking into account maximum flexibilities for least-developed country Members.

(b) No later than two years after the notification date stipulated under subparagraph (a) above, each least-developed country Member shall notify the Committee to confirm designations of provisions and notify its dates for implementation. If a least-developed country Member, before this deadline, believes it requires additional time to notify its definitive dates, the Member may request that the Committee extend the period sufficiently to notify its dates.

Least-Developed Country Member Category C

(c) For transparency purposes and to facilitate arrangements with donors, one year after entry into force of this Agreement, each least-developed country Member shall notify the Committee of the provisions it has designated in Category C, taking into account maximum flexibilities for least-developed country Members.

(d) One year after the date stipulated in subparagraph (c) above, least-developed country Members shall notify information on assistance and support for capacity building that the Member requires in order to implement.[20]

(e) No later than two years after the notification under subparagraph (d) above, least-developed country Members and relevant donor Members, taking into account information submitted pursuant to subparagraph (d) above, shall provide information to the Committee on the arrangements maintained or entered into that are necessary to provide assistance and support for capacity building to enable implementation of Category C.[21] The participating least-developed country Member shall promptly inform the Committee of such arrangements. The least-developed country Member shall, at the same time, notify indicative dates for implementation of corresponding Category C commitments covered by the assistance and support arrangements. The Committee shall also invite non-Member donors to provide information on existing and concluded arrangements.

(f) No later than 18 months from the date of the provision of the information stipulated in subparagraph (e), relevant donor Members and respective least-developed country Members shall inform the Committee of the progress in the provision of assistance and support for capacity building. Each least-developed country Member shall, at the same time, notify the Committee of its list of definitive dates for implementation.

3. Developing country Members and least-developed country Members experiencing difficulties in submitting definitive dates for implementation within the deadlines set out in paragraphs 1 and 2 because of the lack of donor support or lack of progress in the provision of assistance and

---

[20] Members may also include information on national trade facilitation implementation plans or projects, the domestic agency or entity responsible for implementation, and the donors with which the Member may have an arrangement in place to provide assistance.

[21] Such arrangements will be on mutually agreed terms, either bilaterally or through appropriate international organizations, consistent with paragraph 3 of Article 21.

support for capacity building should notify the Committee as early as possible prior to the expiration of those deadlines. Members agree to cooperate to assist in addressing such difficulties, taking into account the particular circumstances and special problems facing the Member concerned. The Committee shall, as appropriate, take action to address the difficulties including, where necessary, by extending the deadlines for the Member concerned to notify its definitive dates.

4. Three months before the deadline stipulated in subparagraphs 1(b) or (e), or in the case of a least-developed country Member, subparagraphs 2(b) or (f), the Secretariat shall remind a Member if that Member has not notified a definitive date for implementation of provisions that it has designated in Category B or C. If the Member does not invoke paragraph 3, or in the case of a developing country Member subparagraph 1(b), or in the case of a least-developed country Member subparagraph 2(b), to extend the deadline and still does not notify a definitive date for implementation, the Member shall implement the provisions within one year after the deadline stipulated in subparagraphs 1(b) or (e), or in the case of a least-developed country Member, subparagraphs 2(b) or (f), or extended by paragraph 3.

5. No later than 60 days after the dates for notification of definitive dates for implementation of Category B and Category C provisions in accordance with paragraphs 1, 2, or 3, the Committee shall take note of the annexes containing each Member's definitive dates for implementation of Category B and Category C provisions, including any dates set under paragraph 4, thereby making these annexes an integral part of this Agreement.

ARTICLE 17: EARLY WARNING MECHANISM: EXTENSION OF IMPLEMENTATION DATES FOR PROVISIONS IN CATEGORIES B AND C

1.

(a) A developing country Member or least-developed country Member that considers itself to be experiencing difficulty in implementing a provision that it has designated in Category B or Category C by the definitive date established under subparagraphs 1(b) or (e) of Article 16, or in the case of a least-developed country Member subparagraphs 2(b) or (f) of Article 16, should notify the Committee. Developing country Members shall notify the Committee no later than 120 days before the expiration of the implementation date. Least-developed country Members shall notify the Committee no later than 90 days before such date.

(b) The notification to the Committee shall indicate the new date by which the developing country Member or least-developed country Member expects to be able to implement the provision concerned. The notification shall also indicate the reasons for the expected delay in implementation. Such reasons may include the need for assistance and support for capacity building not earlier anticipated or additional assistance and support to help build capacity.

2. Where a developing country Member's request for additional time for implementation does not exceed 18 months or a least-developed country Member's request for additional time does not exceed 3 years, the requesting Member is entitled to such additional time without any further action by the Committee.

3. Where a developing country or least-developed country Member considers that it requires a first extension longer than that provided for in paragraph 2 or a second or any subsequent extension, it shall submit to the Committee a request for an extension containing the information described in subparagraph 1(b) no later than 120 days in respect of a developing country Member and 90 days in respect of a least-developed country Member before the expiration of the original definitive implementation date or that date as subsequently extended.

4. The Committee shall give sympathetic consideration to granting requests for extension taking into account the specific circumstances of the Member submitting the request. These circumstances may include difficulties and delays in obtaining assistance and support for capacity building.

ARTICLE 18: IMPLEMENTATION OF CATEGORY B AND CATEGORY C

1. In accordance with paragraph 2 of Article 13, if a developing country Member or a least-developed country Member, having fulfilled the procedures set forth in paragraphs 1 or 2 of Article 16 and in Article 17, and where an extension requested has not been granted or where the developing country Member or least-developed country Member otherwise experiences unforeseen circumstances that prevent an extension being granted under Article 17, self-assesses that its capacity to implement a provision under Category C continues to be lacking, that Member shall notify the Committee of its inability to implement the relevant provision.

2. The Committee shall establish an Expert Group immediately, and in any case no later than 60 days after the Committee receives the notification from the relevant developing country Member or least-developed country Member. The Expert Group will examine the issue and make a recommendation to the Committee within 120 days of its composition.

3. The Expert Group shall be composed of five independent persons that are highly qualified in the fields of trade facilitation and assistance and support for capacity building. The composition of the Expert Group shall ensure balance between nationals from developing and developed country Members. Where a least-developed country Member is involved, the Expert Group shall include at least one national from a least-developed country Member. If the Committee cannot agree on the composition of the Expert Group within 20 days of its establishment, the Director-General, in consultation with the chair of the Committee, shall determine the composition of the Expert Group in accordance with the terms of this paragraph.

4. The Expert Group shall consider the Member's self-assessment of lack of capacity and shall make a recommendation to the Committee. When considering the Expert Group's recommendation concerning a least-developed country Member, the Committee shall, as appropriate, take action that will facilitate the acquisition of sustainable implementation capacity.

5. The Member shall not be subject to proceedings under the Dispute Settlement Understanding on this issue from the time the developing country Member notifies the Committee of its inability to implement the relevant provision until the first meeting of the Committee after it receives the recommendation of the Expert Group. At that meeting, the Committee shall consider the recommendation of the Expert Group. For a least-developed country Member, the proceedings under the Dispute Settlement Understanding shall not apply to the respective provision from the date of notification to the Committee of its inability to implement the provision until the Committee makes a decision on the issue, or within 24 months after the date of the first Committee meeting set out above, whichever is earlier.

6. Where a least-developed country Member loses its ability to implement a Category C commitment, it may inform the Committee and follow the procedures set out in this Article.

ARTICLE 19: SHIFTING BETWEEN CATEGORIES B AND C

1. Developing country Members and least-developed country Members who have notified provisions under Categories B and C may shift provisions between such categories through the submission of a notification to the Committee. Where a Member proposes to shift a provision from Category B to Category C, the Member shall provide information on the assistance and support required to build capacity.

2. In the event that additional time is required to implement a provision shifted from Category B to Category C, the Member may:

(a) use the provisions of Article 17, including the opportunity for an automatic extension; or

(b) request an examination by the Committee of the Member's request for extra time to implement the provision and, if necessary, for assistance and support for capacity building, including the possibility of a review and recommendation by the Expert Group under Article 18; or

(c) in the case of a least-developed country Member, any new implementation date of more than four years after the original date notified under Category B shall require approval by the Committee. In addition, a least-developed country Member shall continue to have recourse to Article 17. It is understood that assistance and support for capacity building is required for a least-developed country Member so shifting.

ARTICLE 20: GRACE PERIOD FOR THE APPLICATION OF THE UNDERSTANDING ON RULES AND PROCEDURES GOVERNING THE SETTLEMENT OF DISPUTES

1. For a period of two years after entry into force of this Agreement, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against a developing country Member concerning any provision that the Member has designated in Category A.

2. For a period of six years after entry into force of this Agreement, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against a least-developed country Member concerning any provision that the Member has designated in Category A.

3. For a period of eight years after implementation of a provision under Category B or C by a least-developed country Member, the provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes shall not apply to the settlement of disputes against that least-developed country Member concerning that provision.

4. Notwithstanding the grace period for the application of the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes, before making a request for consultations pursuant to Articles XXII or XXIII of GATT 1994, and at all stages of dispute settlement procedures with regard to a measure of a least-developed country Member, a Member shall give particular consideration to the special situation of least-developed country Members. In this regard, Members shall exercise due restraint in raising matters under the Understanding on Rules and Procedures Governing the Settlement of Disputes involving least-developed country Members.

5. Each Member shall, upon request, during the grace period allowed under this Article, provide adequate opportunity to other Members for discussion with respect to any issue relating to the implementation of this Agreement.

ARTICLE 21: PROVISION OF ASSISTANCE AND SUPPORT FOR CAPACITY BUILDING

1. Donor Members agree to facilitate the provision of assistance and support for capacity building to developing country and least-developed country Members on mutually agreed terms either bilaterally or through the appropriate international organizations. The objective is to assist developing country and least-developed country Members to implement the provisions of Section I of this Agreement.

2. Given the special needs of least-developed country Members, targeted assistance and support should be provided to the least-developed country Members so as to help them build sustainable capacity to implement their commitments. Through the relevant development cooperation mechanisms and consistent with the principles of technical assistance and support for capacity building as referred to in paragraph 3, development partners shall endeavour to provide assistance and support for capacity building in this area in a way that does not compromise existing development priorities.

3. Members shall endeavour to apply the following principles for providing assistance and support for capacity building with regard to the implementation of this Agreement:

(a) take account of the overall developmental framework of recipient countries and regions and, where relevant and appropriate, ongoing reform and technical assistance programs;

(b) include, where relevant and appropriate, activities to address regional and sub-regional challenges and promote regional and sub-regional integration;

(c) ensure that ongoing trade facilitation reform activities of the private sector are factored into assistance activities;

(d) promote coordination between and among Members and other relevant institutions, including regional economic communities, to ensure maximum effectiveness of and results from this assistance. To this end:

(i) coordination, primarily in the country or region where the assistance is to be provided, between partner Members and donors and among bilateral and multilateral donors should aim to avoid overlap and duplication in assistance programs and inconsistencies in reform activities through close coordination of technical assistance and capacity building interventions;

(ii) for least-developed country Members, the Enhanced Integrated Framework for trade-related assistance for the least-developed countries should be a part of this coordination process; and

(iii) Members should also promote internal coordination between their trade and development officials, both in capitals and in Geneva, in the implementation of this Agreement and technical assistance.

(e) encourage use of existing in-country and regional coordination structures such as roundtables and consultative groups to coordinate and monitor implementation activities; and

(f) encourage developing country Members to provide capacity building to other developing and least-developed country Members and consider supporting such activities, where possible.

4. The Committee shall hold at least one dedicated session per year to:

(a) discuss any problems regarding implementation of provisions or sub-parts of provisions of this Agreement;

(b) review progress in the provision of assistance and support for capacity building to support the implementation of the Agreement, including any developing or least-developed country Members not receiving adequate assistance and support for capacity building;

(c) share experiences and information on ongoing assistance and support for capacity building and implementation programs, including challenges and successes;

(d) review donor notifications as set forth in Article 22; and

(e) review the operation of paragraph 2.

ARTICLE 22: INFORMATION ON ASSISTANCE AND SUPPORT FOR CAPACITY BUILDING TO BE SUBMITTED TO THE COMMITTEE

1. To provide transparency to developing country Members and least-developed country Members on the provision of assistance and support for capacity building for implementation of Section I, each donor Member assisting developing country Members and least-developed country Members with the implementation of this Agreement shall submit to the Committee, at entry into force of this Agreement and annually thereafter, the following information on its assistance and

support for capacity building that was disbursed in the preceding 12 months and, where available, that is committed in the next 12 months[22]:

(a) a description of the assistance and support for capacity building;

(b) the status and amount committed/disbursed;

(c) procedures for disbursement of the assistance and support;

(d) the beneficiary Member or, where necessary, the region; and

(e) the implementing agency in the Member providing assistance and support.

The information shall be provided in the format specified in Annex 1. In the case of Organisation for Economic Co-operation and Development (referred to in this Agreement as the "OECD") Members, the information submitted can be based on relevant information from the OECD Creditor Reporting System. Developing country Members declaring themselves in a position to provide assistance and support for capacity building are encouraged to provide the information above.

2. Donor Members assisting developing country Members and least-developed country Members shall submit to the Committee:

(a) contact points of their agencies responsible for providing assistance and support for capacity building related to the implementation of Section I of this Agreement including, where practicable, information on such contact points within the country or region where the assistance and support is to be provided; and

(b) information on the process and mechanisms for requesting assistance and support for capacity building.

Developing country Members declaring themselves in a position to provide assistance and support are encouraged to provide the information above.

3. Developing country Members and least-developed country Members intending to avail themselves of trade facilitation-related assistance and support for capacity building shall submit to the Committee information on contact point(s) of the office(s) responsible for coordinating and prioritizing such assistance and support.

4. Members may provide the information referred to in paragraphs 2 and 3 through internet references and shall update the information as necessary. The Secretariat shall make all such information publicly available.

5. The Committee shall invite relevant international and regional organizations (such as the International Monetary Fund, the OECD, the United Nations Conference on Trade and Development, the WCO, United Nations Regional Commissions, the World Bank, or their subsidiary bodies, and regional development banks) and other agencies of cooperation to provide information referred to in paragraphs 1, 2, and 4.

[22] The information provided will reflect the demand driven nature of the provision of assistance and support for capacity building.

SECTION III

INSTITUTIONAL ARRANGEMENTS AND FINAL PROVISIONS

ARTICLE 23: INSTITUTIONAL ARRANGEMENTS

1 Committee on Trade Facilitation

1.1 A Committee on Trade Facilitation is hereby established.

1.2 The Committee shall be open for participation by all Members and shall elect its own Chairperson. The Committee shall meet as needed and envisaged by the relevant provisions of this Agreement, but no less than once a year, for the purpose of affording Members the opportunity to consult on any matters related to the operation of this Agreement or the furtherance of its objectives. The Committee shall carry out such responsibilities as assigned to it under this Agreement or by the Members. The Committee shall establish its own rules of procedure.

1.3 The Committee may establish such subsidiary bodies as may be required. All such bodies shall report to the Committee.

1.4 The Committee shall develop procedures for the sharing by Members of relevant information and best practices as appropriate.

1.5 The Committee shall maintain close contact with other international organizations in the field of trade facilitation, such as the WCO, with the objective of securing the best available advice for the implementation and administration of this Agreement and in order to ensure that unnecessary duplication of effort is avoided. To this end, the Committee may invite representatives of such organizations or their subsidiary bodies to:

(a) attend meetings of the Committee; and

(b) discuss specific matters related to the implementation of this Agreement.

1.6 The Committee shall review the operation and implementation of this Agreement four years from its entry into force, and periodically thereafter.

1.7 Members are encouraged to raise before the Committee questions relating to issues on the implementation and application of this Agreement.

1.8 The Committee shall encourage and facilitate ad hoc discussions among Members on specific issues under this Agreement with a view to reaching a mutually satisfactory solution promptly.

2 National Committee on Trade Facilitation

Each Member shall establish and/or maintain a national committee on trade facilitation or designate an existing mechanism to facilitate both domestic coordination and implementation of the provisions of this Agreement.

ARTICLE 24: FINAL PROVISIONS

1. For the purpose of this Agreement, the term "Member" is deemed to include the competent authority of that Member.

2. All provisions of this Agreement are binding on all Members.

3. Members shall implement this Agreement from the date of its entry into force. Developing country Members and least-developed country Members that choose to use the provisions of Section II shall implement this Agreement in accordance with Section II.

4. A Member which accepts this Agreement after its entry into force shall implement its Category B and C commitments counting the relevant periods from the date this Agreement enters into force.

5. Members of a customs union or a regional economic arrangement may adopt regional approaches to assist in the implementation of their obligations under this Agreement including through the establishment and use of regional bodies.

6. Notwithstanding the general interpretative note to Annex 1A to the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization, nothing in this Agreement shall be construed as diminishing the obligations of Members under the GATT 1994. In addition, nothing in this Agreement shall be construed as diminishing the rights and obligations of Members under the Agreement on Technical Barriers to Trade and the Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures.

7. All exceptions and exemptions[23] under the GATT 1994 shall apply to the provisions of this Agreement. Waivers applicable to the GATT 1994 or any part thereof, granted according to Article IX:3 and Article IX:4 of the Marrakesh Agreement Establishing the World Trade Organization and any amendments thereto as of the date of entry into force of this Agreement, shall apply to the provisions of this Agreement.

8. The provisions of Articles XXII and XXIII of GATT 1994 as elaborated and applied by the Dispute Settlement Understanding shall apply to consultations and the settlement of disputes under this Agreement, except as otherwise specifically provided for in this Agreement.

9. Reservations may not be entered in respect of any of the provisions of this Agreement without the consent of the other Members.

10. The Category A commitments of developing country Members and least-developed country Members annexed to this Agreement in accordance with paragraphs 1 and 2 of Article 15 shall constitute an integral part of this Agreement.

11. The Category B and C commitments of developing country Members and least-developed country Members taken note of by the Committee and annexed to this Agreement pursuant to paragraph 5 of Article 16 shall constitute an integral part of this Agreement.

[23] This includes Articles V:7 and X:1 of the GATT 1994 and the Ad note to Article VIII of the GATT 1994.

ANNEX 1: FORMAT FOR NOTIFICATION UNDER PARAGRAPH 1 OF ARTICLE 22

Donor Member:
Period covered by the notification:

	Description of the technical and financial assistance and capacity building resources	Status and amount committed/disbursed	Beneficiary country/ Region (where necessary)	The implementing agency in the Member providing assistance	Procedures for disbursement of the assistance

مرســـوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٧

بمنــح الجنسيــة العمانيــة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٣٨ ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنــا بمــا هــو آت

المـادة الأولـــى

تمنح الجنسية العمانية لكل من الواردة أسماؤهم في القائمة المرفقة .

المـادة الثانيــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١ من ذي القعدة سنة ١٤٣٨هـ

الموافــق : ٢٥ من يوليـــــو سنة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد

سـلطـان عمــان

قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
١	أحمـــد فـــادي حيـــدر العطـــاس
٢	أروى بنت عبدالله بن عيسى آل عفـرار
٣	أسمـــاء علـي جمعـــه أبـو بكـــر
٤	ألحـان بنـت سالـــم بـن علـي المهريـــة
٥	آمـــال معتـــز حيـــدر العطـــاس
٦	أميـــرة عمـــر إسماعيـــل الهمدانـــي
٧	تـــالا جهـــاد مهيـــب نعمـــانـــي
٨	جان بيبي عبدالرحمن محمد البلوشيـة
٩	حليمـــة يعقـــوب عـــرب البلوشيـــة
١٠	حمـد بـن عبـدالله بـن عيسـى آل عفـرار
١١	حـــواء رضـــا محمـــد البلـوشيـــة
١٢	حيـــدر معتـــز حيـــدر العطـــاس
١٣	ربـــى وائـــل حيـــدر العطـــاس
١٤	رجـــاء نجيـــم احمـــد الســالميـــة
١٥	رحيمـــة حســـن أحمـد بلـــوج لاشـاري
١٦	رشيـــدة إبـــراهيـــم خميـــس
١٧	رقيـــة حســـن ســالـــم المشيـخيـــة

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــــم
١٨	رنـــــد معتـــز حيـــــدر العطـاس
١٩	ريـــم هاشـــم أبـــو بكـــر العطـــــاس
٢٠	زرينـــة عبـــدالرحمن محمـد البلوشيـة
٢١	زكـيـــــة أمـــــان أمـــــان اللـــه
٢٢	زهـــرة مبـــروك ســـرور بـــن حيـــدر
٢٣	زوينـــة محمـــد عبـــدالله ســـالـــم
٢٤	زيـــــد عـــايـــــد سبـــــع
٢٥	ســـالـــم حمـــد أبـــو البشـــر محكـــر
٢٦	ســـالمـــة إبراهيـــم غـــلام محمـــد
٢٧	ساميـة محمـد حنيـف ياسين البلوشيـة
٢٨	ســـريـــة عبـــدالله عامـــر هـــلابـــي
٢٩	سعـــاد المصطفـــى محمـــد التـــورابـــي
٣٠	سيمـــي جـــاويـــد حســـن رضـــوي
٣١	شاهيـــن أختـــر ميـــرزا عبـــدالله خـــان
٣٢	شـــريفـــة خـــدا بخـــش جـــاركـــــي
٣٣	شفـــاء وائـــل حيـــــدر العطـــــاس
٣٤	شيخة بنت عبدالله بن عيسى آل عفرار

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
٣٥	عائشـــة داد رحمـن محمـد البلوشيـة
٣٦	عـائشـــة غـــلام هيبتـــان
٣٧	عبـدالله بـن عيسـي بـن علـي آل عفـرار
٣٨	عمـر بـن عبـدالله بـن عيسى آل عفـرار
٣٩	عيسى بـن عبـدالله بن عيسـى آل عفـرار
٤٠	فـادي حيـدر أبـوبكـر العطـاس
٤١	قمـر فاطمـة عبـدالمجيـد عبـدالرحمـن
٤٢	لبنـى بنـت عبـدالله بـن عيسـى آل عفـرار
٤٣	لينـاء حميـد يـوسـف فـارع
٤٤	محمد بـن عبـدالله بـن عيسى آل عفـرار
٤٥	محمـد فـادي حيـدر العطـاس
٤٦	مـريـم وائـل حيـدر العطـاس
٤٧	معتـز حيـدر أبـوبكـر العطـاس
٤٨	مليكـة محمـد لحسـن بخشـوش
٤٩	منـال أسـامـة حسيـن علـي
٥٠	منـاهـل خـالـد سـادة الحلفـي
٥١	مهر النساء غـلام نبـي ديـلاور البلوشيـة

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
٥٢	نـاديـة عمـر محمـود النعيـم
٥٣	نجـاة تينكـو اليـكـس
٥٤	نجـلاء أحمـد نـاجـي أحمـد
٥٥	نظـرة بنـت عمـر بـن كفـايـن المهـريـة
٥٦	نـور بيبـي جـان محمـد فقيـر
٥٧	نـورة محمـود بشـام
٥٨	نويـر سـالـم عيسـى علـي
٥٩	هـاجـر سـالـم حمـد أبـو البشـر
٦٠	هـاشـم وائـل حيـدر العطـاس
٦١	الهـام عبـدالحميـد كمـال الميـزونـي
٦٢	هـديـل سـالـم حمـد أبـو البشـر
٦٣	وائـل حيـدر أبـوبكـر العطـاس
٦٤	ود معتـز حيـدر العطـاس
٦٥	وسنـاء عايـد سبـع

مرســـوم سلطانـــي

رقـم ٢٠١٧/٣٨

بمنـح الجنسيـة العمانيـة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،

وعلى قانون الجنسية العمانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٤/٣٨ ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنـا بمـا هـو آت

المـادة الأولـــى

تمنح الجنسية العمانية لكل من الواردة أسماؤهم في القائمة المرفقة .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١ من ذي القعدة سنـة ١٤٣٨هـ

الموافـق : ٢٥ من يوليـــــو سنـة ٢٠١٧م

قابوس بن سعيد

سـلطـان عمـان

قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
١	إبراهيـم سليمـان ناصـــر الريامـــي
٢	أحمـــد سالـــم عبـــدالله بارامـــي
٣	أحمـــد قـــادر بخـــش شاكـــر
٤	أحمـــد محمـــد ناصـــر الريامـــي
٥	أسمـاء بيجـم سيـد بن علـي كســـار
٦	أسماء سلطانـه محمـد ريـاض حسيـن
٧	آمنـــة فقيـــر محمـــد
٨	بدريـــة ولـــي محمـــد در محمـــد
٩	بشـــرى محمـــد عمـــر
١٠	بهـاجاشهـري مهندرا كومار كيشنـداس
١١	بوشـــري المحجـــوب إبراهيـم حافـــظ
١٢	تجمـــل إقبـــال محمـــد إقبـــال ميـــرزا
١٣	جـــون مايكـــل نـــاب
١٤	جيهـــان حسيـــن محمـــد يحيـــى
١٥	حاتـــم عز الديـــن إبراهيـم الباروني
١٦	حامـــد سالـــم عبـــدالله بارامـــي
١٧	حصيلـــة بيـــر محمـــد أوميتـــان
١٨	حفيظـــة سالـــم حمـــد أبو البشـــر
١٩	خالـــدة محمـــد إبراهيـــم
٢٠	خايفـــة محمـــد أحمـــد

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
٢١	خديجـــة سليمـان ناصـر الريامية
٢٢	خديجـــــة محمـــــد جمعـــــة
٢٣	خديجـــة محمـــد ناصـــر الريامية
٢٤	خـور شيـد بيجـم إبراهيـم نـور محمـــد
٢٥	خيـــر بيبـــي بيجـــار فـــولان
٢٦	دنيـــا علـــي أحمـــد الكلـــدي
٢٧	ديانـا فيتشيسلاف جريجـوري سامونينكـو
٢٨	رامـــي سالـــم عبـــدالله بارامـــي
٢٩	رانيـــا سلمـــان ميـــرزا
٣٠	رحمـــة سعيـد مبخـوت صالـح خـوار
٣١	رحيمـــة بيجـم ميرشـاد علـي ميـر هـارون
٣٢	رشـا عاطـف عبدالرحمـن السويركـي
٣٣	رئيـس سلطانـه حكيـم محبـوب شريـف
٣٤	زار جـــول شمبيـــه راجـــت
٣٥	زرينـة بيجـم شيـخ داود صاحـب حسـان
٣٦	زكيـة بيجـم عبدالكريـم عبدالرحيـم
٣٧	زليخـــة محمـــد صديـــق
٣٨	زينـــب سليمـــان علـي محمـــد
٣٩	زينـــب محمـــد عيـــن عبدالله
٤٠	سـارلا اجستيـــن جسـرانـي رامـداس
٤١	سجـى يونـس سالـم العجيلـي
٤٢	سلطانـــة عبدالستـار جهـا نجيـر
٤٣	سلمـى سالـم حمـد أبـو البشـر
٤٤	سلمـــى عثمـــان بـــن أحمـــد
٤٥	سليمـان ناصـر سليمـان الريامـي
٤٦	سهيلـــه بيـــر بخـــش إبراهيـــم

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاسم
٤٧	شبلى أسلم موسى خان
٤٨	شريفه حاجي عبدالله محمد رمضان
٤٩	شميلة بشير أحمد عبدالله
٥٠	شنونة علي عمران المرهوبية
٥١	شهانة بيجم محمد خاجا شيخ
٥٢	شهناز سيد زين العابدين
٥٣	صالحة بيجم إبراهيم عبدالقادر
٥٤	صباح محمود محمد الجندي
٥٥	صفاء سالم عبدالله بارامي
٥٦	ضحى حيدر صالح الحيدري
٥٧	ضحى يونس سالم العجيلي
٥٨	طاهرة عبدالمجيد سهراب البلوشية
٥٩	عائشة شار شمبيه داروك
٦٠	عبدالصادق عبدالصمد ولي محمد
٦١	عبدالله محمد ناصر الريامي
٦٢	عزيزة فقيه يونس
٦٣	عزيزة محمد سليمان الريامية
٦٤	علي ناصر سليمان الريامي
٦٥	غوسيه بيجم محمد يوسف خان غلام رسول خان
٦٦	فاتن عبدالصمد ولي محمد
٦٧	فاطمة بي شيخ محبوب
٦٨	فاطمة سليمان ناصر الريامية
٦٩	فاطمة صالح سالم الجابرية
٧٠	فاطمة محمد حنيف عباس
٧١	فاطمة محمد سالم المهرية
٧٢	فاطمة محمد سرودي

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاسم
٧٣	فاطمة محمد ناصر الريامية
٧٤	فايزة محمد سعود التوبية
٧٥	فريبا عبدالله إبراهيم مدبري
٧٦	كريمة حسن توفيق الصقر
٧٧	كلثوم أحمد ثابت
٧٨	كنج خاتون سليمان شعبان
٧٩	كينتا فلاباي روبسي
٨٠	لال بيبي شيرو دادو
٨١	ليلى مولا داد دلمراد
٨٢	ماهر محمد ناصر الريامي
٨٣	محمد سالم عبدالله بارامي
٨٤	محمد سليمان ناصر الريامي
٨٥	محمد محمد عبدالله هجري
٨٦	محمد ناصر سليمان الريامي
٨٧	محمود سالم عبدالله بارامي
٨٨	مروة سالم عبدالله بارامي
٨٩	مريم ناصر سعيد
٩٠	مسعود حمدون محمد السالمي
٩١	مصطفى سالم عبدالله بارامي
٩٢	منال محمد ناصر الريامية
٩٣	مهرنج جول محمد قادر بخش
٩٤	مهندرا كومار كيشنداس فيسومال
٩٥	مهيش كومار نفينشندرا ابجي اشار

تابع : قائمة بأسماء من منحوا الجنسية العمانية

م	الاســـــم
٩٦	ميمونة أحمد داد محمد البلوشية
٩٧	نادية خالد محمود محمد قاسم الهوتية
٩٨	نادية محمد شرف الدين الشرفي
٩٩	ناريمان فتحي سعيد عايدة
١٠٠	نازية قادر شيخ عبدالقدير
١٠١	ناصر علي ناصر الريامي
١٠٢	ناهيد حمزة أحمد بتيل
١٠٣	نائلة علي ناصر الريامية
١٠٤	نتيلة محمد ناصر الريامية
١٠٥	نجاة محمد علي حسن
١٠٦	نجلاء علي ناصر الريامية
١٠٧	نجمة علي ناصر الريامية
١٠٨	نصرية علي ناصر الريامية
١٠٩	نعيمة ناصر سليمان الريامية
١١٠	نوال علي ناصر الريامية
١١١	نور بيجم عمر سالم باشر
١١٢	نور جهان سليم خير الله
١١٣	نور محمد ولي محمد در محمد
١١٤	نورا سيد محمد تقي محمد مهدي
١١٥	نورو أكبر أحمد
١١٦	نيفين علي ناصر الريامية
١١٧	هبة سالم حمد أبو البشر
١١٨	هيلن روز ايفو لوسيجنولي
١١٩	ياسين بيجم أحمد علي رمضان
١٢٠	يعقوب سليمان ناصر الريامي
١٢١	يوسف سليمان ناصر الريامي

قـــــرارات وزاريـــــة

وزارة الزراعة والثروة السمكية

قرار وزاري

رقم ١٩٧ /٢٠١٧

بإصدار ضوابط زراعة القت وتنظيم تسويقه خارج السلطنة

استنادا إلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٦٨ بتحديد اختصاصات وزارة الزراعة والثروة السمكية ، واعتماد هيكلها التنظيمي ،

وإلى قرار مجلس الوزراء الموقر الصادر في جلسته رقم ٢٠١٥/٢٠ المنعقدة بتاريخ ٢٨ شعبان ١٤٣٦هـ ، الموافق ١٦ يونيو ٢٠١٥م حول محصول (القت) البرسيم وضوابط تصديره ،

وإلى التنسيق الذي تم مع الجهات المختصة ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يجب على من يرغب في زراعة القت بغرض تسويقه إدخال نظام الري الحديث لري المساحات المزروعة بالقت وذلك خلال مدة لا تتجاوز الأول من فبراير ٢٠١٨م ، على أن يراعى عند إدخال نظام الري الحديث ما يلي :

أ - استخدام نظام الري بالرش ذي أبعاد (١٢م x ١٢م) إذا كانت درجة ملوحة مياه الري أقل من (٢٠٠٠) ألفي ميكروموز .

ب - استخدام نظام الري بالأنابيب المغلقة إذا كانت درجة ملوحة مياه الري تبلغ (٢٠٠٠) ألفي ميكروموز فأكثر ، مع مراعاة درجة تحمل القت للملوحة .

المادة الثانية

لا يجوز بعد انتهاء المدة المحددة في المادة الأولى من هذا القرار تسويق القت خارج السلطنة من المزارع التي لم يتم إدخال نظام الري الحديث بها للمساحات المزروعة بالقت .

المـادة الثالثـــة

يسمح بتسويق القت خارج السلطنة بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) من إجمالي المساحة المزروعة به في المزرعة ، ويحسب ذلك وفقا لمجموع عدد الجزات في العام الواحد .

المـادة الرابعــة

مع عدم الإخلال بأحكام قانون الحجر الزراعي ولائحته التنفيذية وأحكام المادة الثانية من هذا القرار ، يلزم لتسـويق القت خارج السلطنـة الحصـول على بطـاقة "مسوق قت" صـادرة من دوائـر ومراكـز التنميـة الزراعية التي تقـع المزرعـة فـي نطـاق اختصاصهـا ، ويشترط للحصول على هذه البطاقة ما يلي :

١ - أن يتقـدم مالك المزرعـة أو مستأجرها بطلب مكتـوب إلى دائـرة / مركـز التنميـة الزراعية المختص على النموذج المعد لهذا الغرض .

٢ - أن تكون لديه بطاقة حيازة زراعية سارية المفعول .

٣ - أن يرفق مع الطلب صورة من سند الملكية للمزرعة أو عقد إيجار ساري المفعول وموثقا ، وبطاقته الشخصية وبطاقة الحيازة الزراعية .

المـادة الخامسـة

تكون مدة صلاحية بطاقة (مسوق قت) سنة ، قابلة للتجديد سنويا .

المـادة السادسـة

يجوز لملاك المزارع الذين يرغبون في تسويق القت خارج السلطنة توكيل مسوق ينوب عنهم في التسويق خارج السلطنة بموجب توكيل خاص يصدر من دائـرة الكاتب بالعدل لهذا الغرض ، وذلك دون الإخلال بالإجراءات الجمركية والضوابط والشروط الواردة في المادتين (الثالثة والرابعة) من هذا القرار .

المـادة السابعـة

علـى الوكيـل الـذي ينـوب عـن المزارعـين فـي تسويـق القـت تقديـم المستنـدات الآتيـة إلى قسم الحجر الزراعي بالمنفذ :

أ - نسخة من التوكيل .

ب - نسخة من بطاقة مسوق القت (حائز المزرعة) .

المـادة الثامنــة

يمنع نقل القت إلى خارج السلطنة إلا في وسائل نقل مسجلة في السلطنة .

المـادة التاسعــة

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد مقررة قانونا ، يعاقب كل من يخالف أحكام المواد الثانية والثالثة والرابعة والثامنة من هذا القرار بإحدى العقوبات الآتية :

١ - الإنذار في المرة الأولى مع إعادة الشحنة .

٢ - غرامة قدرها (٥٠) خمسون ريالا عمانيا في المرة الثانية مع إعادة الشحنة .

٣ - المنع من تسويق القت خارج السلطنة لمدة عام في المرة الثالثة مع إعادة الشحنة .

وفي حالة إحالة المخالف إلى المحكمة المختصــة ، تتولــى المديرية العامة أو إدارة الزراعــة والثروة الحيوانية المختصة بيع القت محل المخالفة خضرا ، فـإن تعذر ذلك يتــم تجفيفــه وبيعه علفا ، وفـق السعر السائد في السـوق عنـد البيع ، والاحتفاظ بثمنه حتــى يكون الحكم نهائيـا ، ويكـون التصــرف في الثمـن وفقـا للقواعـد المعمـول بهـا فـي هـذا الشـأن .

المـادة العاشـرة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من الأول من فبراير ٢٠١٨م .

صدر في : ٢٥ / ١٠ / ١٤٣٨هـ

الموافــق : ٢٠ / ٧ / ٢٠١٧م

د . فـؤاد بن جعفـر الساجـواني

وزيـر الزراعـة والثـروة السمكية

قـــرار وزاري
رقـم ١٩٨ /٢٠١٧
بإصدار لائحة تنظيم الترقيم الإلكتروني
للإبـل العمانيـة في العيـادات البيطريـة الخاصـة

استنادا إلى قانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٣/٨ ،
وإلى قانون الحجر البيطري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٤٥ ،
وإلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٢/٦٨ بتحديد اختصاصات وزارة الزراعة والثروة السمكية واعتماد هيكلها التنظيمي ،
وإلى قانون مزاولة المهن الطبية البيطرية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٢٢ ،
وإلى القرار الوزاري رقم ٩٧/٣٧ بشأن إنشاء العيادات البيطرية الخاصة ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المراعي وإدارة الثروة الحيوانية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٥/١٢ ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون الحجر البيطري الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠٠٨/١٠٧ ،
وإلى لائحة تنظيم الخروج المؤقت للإبل العمانية عبر المنافذ الحدودية إلى خارج السلطنة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٠١٧/٦٦ ،
وإلى موافقة وزارة المالية ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقـــرر

المـادة الأولـــى

يعمل في شأن تنظيم الترقيم الإلكتروني للإبل العمانية في العيادات البيطرية الخاصة بأحكام اللائحة المرفقة .

المـادة الثانيـــة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢٥ / ١٠ / ١٤٣٨هـ
الموافـــق : ٢٠ / ٧ / ٢٠١٧م

د . فؤاد بن جعفـر الساجـواني
وزيـر الزراعـة والثـروة السمكية

لائحة تنظيم الترقيم الإلكتروني
للإبل العمانية في العيادات البيطرية الخاصة

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات الآتية المعنى المبين قرين كل منها :

الـــوزارة :

وزارة الزراعة والثروة السمكية .

العيـــادة :

العيادة البيطرية الخاصة .

الترقيـــم :

الترقيم الإلكتروني للإبل العمانية .

البطاقة التعريفية :

البطاقة التعريفية الموحدة للإبل ، التي تصدر من العيادة .

المادة (٢)

يحظر على العيادة ممارسة عملية الترقيم دون الحصول على تصريح بذلك من الوزارة .

المادة (٣)

يجوز للعيادة الحصول على تصريح للقيام بالترقيم وفقا للشروط الآتية :

١ - تقديم طلب إلى دائرة الصحة الحيوانية بالوزارة للحصول على التصريح .

٢ - أن تكون العيادة حاصلة على ترخيص عيادة بيطرية من دائرة الصحة الحيوانية بالوزارة ساري المفعول .

٣ - أن تتوفر لدى العيادة متطلبات تشغيل الأدوات والمعدات والشرائح الإلكترونية والحاقن والماسح الضوئي (RFID Scanner) قارئ للبيانات وحاسب آلي وبرنامج إلكتروني للتسجيل (RFID software) .

٤ - سداد رسم مقداره (٥٠) خمسون ريالا عمانيا نظير إصدار أو تجديد التصريح المنصوص عليه في هذه اللائحة ، ونظير حصولها على نظام التشغيل الموحد للتسجيل ونموذج البطاقة التعريفية . وتكون مدة التصريح (٢) سنتين من تاريخ إصداره ويجوز تجديدها لمدد مماثلة بالرسوم ذاتها .

المادة (٤)

يجب على العيادة المصرح لها بالترقيم الالتزام بالآتي :

١ - المواصفات الفنية التي تحددها الوزارة في شأن الشرائح الإلكترونية ، وبرنامج التشغيل .

٢ - عدم ترقيم أي رأس من الإبل إلا بعد التأكد من وجود " استمارة إدراج الإبل ببرنامج الترقيم " معتمدة من مركز أو دائرة التنمية الزراعية .

٣ - عدم ترقيم الإبل التي تقل أعمارها عن (١) شهر .

٤ - تثبيت الشريحة الإلكترونية في الجهة اليسرى لرقبة الإبل (تحت الجلد) والتأكد من الرقم بواسطة قارئ إلكتروني .

٥ - تخزين الرقم التسلسلي للإبل في جهاز إلكتروني .

٦ - التسجيل في سجلات رقمية من خلال نظام تشغيل موحد على مستوى السلطنة لإدارة الملفات والذاكرة والوصول للبيانات .

٧ - إصدار بطاقة تعريفية للإبل المرقمة ، وفقا للنموذج الذي تعده الوزارة ويشتمل على البيانات الآتية :

أ - اسم مالك الإبل .

ب - سلالة وجنس وعمر الإبل .

ج - اللون والعلامات المميزة للإبل .

د - الرقم الإلكتروني .

٨ - تجديد التصريح خلال (٧) سبعة أيام من تاريخ انتهاء مدته .

٩ - تمكين المختصين بالوزارة لتقييم ومتابعة الإجراءات المنفذة في شأن الترقيم والاطلاع على البيانات والسجلات في أي وقت خلال ساعات عمل العيادة .

١٠ - موافاة مركز/ دائرة التنمية الزراعية التابعة لها بتقرير شهري ، وفق النموذج المعد من قبل هذه الوزارة يوضح أسماء المربين ، وأعداد الإبل المرقمة ، وأرقام الشرائح الإلكترونية .

المادة (٥)

يجب على مالك الإبل الالتزام بالآتي :

١ - إحضار " استمارة إدراج الإبل ببرنامج الترقيم " من مراكز أو دوائر التنمية الزراعية بالمحافظات مقابل سداد (٥) خمسة ريالات عمانية لكل استمارة . " أيا كان عدد الإبل الواردة في هذه الاستمارة بشرط أن تكون لمالك واحد" .

٢ - اعتماد البطاقة التعريفية من قبل العيادة البيطرية الحكومية بالولاية .

المادة (٦)

تحصل العيادة من مالك الإبل مبلغا لا يزيد على (١٠) عشرة ريالات عمانية لكل رأس من الإبل ، يتم تركيب شريحة إلكترونية وإصدار بطاقة تعريفية لها .

المادة (٧)

تتحمل العيادة المسؤولية كاملة في حال تعرض الإبل لأي مشاكل صحية ناتجة عن سوء التطبيق أو أي ممارسات خاطئة ، طبقا لقواعد المسؤولية المقررة قانونا .

المادة (٨)

مع عدم الإخلال بأي عقوبة منصوص عليها في أي قانون ، تفرض على من يخالف أحكام هذه اللائحة غرامة إدارية لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني ، ولا تزيد على (١٠٠٠) ألف ريال عماني .

مكتب وزير الدولة ومحافظ ظفار

قرار وزاري

رقم ٢٠١٧/٨٨

بإجراء تعديل في القرار الوزاري رقم ٢٠١٦/١٢٥

استنادا إلى قانون المجالس البلدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ ،

وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية الصادرة بالقرار الديواني رقم ٢٠١٢/١٥ ،

وإلى القرار الوزاري رقم ٢٠١٦/١٢٥ بتسمية أعضاء المجلس البلدي للفترة الثانية في محافظة ظفار ،

وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل ،

تقرر

المادة الأولى

يستبدل بالفاضل/ حمد بن خلفان بن عبدالله الراشدي - عضو المجلس البلدي في محافظة ظفار، الدكتور / الوليد بن سعيد بن سنان الهنائي - مدير عام المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظة ظفار ، بموجب القرار الوزاري رقم ٢٠١٧/٢٠٦ الصادر من معالي الدكتورة وزيرة التربية والتعليم بإجراء تنقلات في المديرية العامة للتربية والتعليم بمحافظتي ظفار وجنوب الباطنة .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ ٢٠١٧/٦/١٥م .

صدر في : ١٦ من شوال ١٤٣٨هـ

الموافق : ١٠ من يوليو ٢٠١٧م

محمد بن سلطان بن حمود البوسعيدي

وزير الدولة ومحافظ ظفار

إعـــلانـــات رسميـــــة

إعـــلانـــات تجاريـــــة

وزارة التجارة والصناعة

إعـــلان

تعلن دائرة الملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون حقوق الملكية الصناعية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٦٧ .

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٨١٨٥

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

منظف صحون ، منظف زجاج ، صابون أيدي سائل ، مطهر أرضيات صنبور ، مطهر أرضيات عود ، منعم ملابس أحمر ، منعم ملابس أزرق ، مبيض ملابس بودرة ، للملابس شامبو سيارات ، صابون أيدي سائل مع معقم .

باســـــــــــم : الحلواني للتجارة

الجنسيـــــــــة : عمانية

المهنـــــــــة : منتج

العنـــــــــوان : ص.ب : ٤٢ ر.ب : ١١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٣/٥

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٠٨١٠

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع برامج ومستلزمات الحاسب الآلي .

باســـــــــــم : المسار التكنولوجي

الجنسيـــــــــة : عمانية

المهنـــــــــة : تجارة

العنـــــــــوان : ص.ب : ٤٩ ر.ب : ١٣٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٦/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١٠٧

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

شقق فندقية .

باســـــــــــــم : السيف للمشاريع المتحدة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٤٨ ر.ب : ١٣٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٤

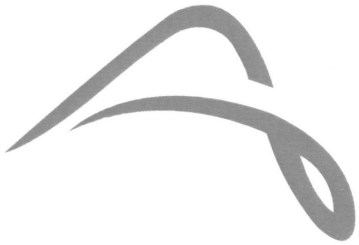

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١٠٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

شقق فندقية .

باســـــــــــــم : السيف للمشاريع المتحدة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٤٨ ر.ب : ١٣٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١١٠

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باســـــــــــــم : السيف للمشاريع المتحدة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٤٨ ر.ب : ١٣٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١٤٢

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

فنادق .

باســـــــــــــم : النجمة للمشاريع المتحدة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٤٨ ر.ب : ١٣٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٥

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١١٢

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم .

مطعم النجمة
Star Restaurant

باســـــــــــــم : النجمة للمشاريع المتحدة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٤٨ ر.ب : ١٣٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٨٩٣٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات تقديم الكنافة .

Kunafa Habibah Capital
كنافة حبيبة العاصمة
Kunafa Habibah Capital

باســـــــــــــم : ألماس للضيافة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٤٩٨ ر.ب : ١٢١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٣/٢٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٧٤١١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

شوي الأسماك والمأكولات البحرية .

باســـــــــــــم : عبدالله بن علي القاسمي للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١/٣٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٣٨٣

في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات :

الدواجن والأرانب والطيور .

باســـــــــــــم : صقور سماء العوينات العالمية ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : منتج

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٩٢٤٣٢

في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :

آيس كريم .

باســـــــــــــم : الشيذاني الدولية ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : منتج

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٥٨ ر.ب : ١١٨

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٥/١/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٦٥٦٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع فساتين الأعراس والجلابيات .

باســـــــــــــم : جبل الرديدة الشامخ

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٦٦٦ ر.ب : ١١٣

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/١٢/١٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٦٥٦٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع فساتين الأعراس والجلابيات .

باســـــــــــــم : جبل الرديدة الشامخ

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٦٦٦ ر ب : ١١٣

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/١٢/١٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٣٧٠٥

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

تنظيف المباني .

باســـــــــــــم : العهود المتحدة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٦٥ ر.ب : ٣٢٥

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٧/٢١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٦٤١٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الكماليات ، تجارة العطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة ، تجارة الحقائب والسلع الجلدية ، تجارة الأجهزة المنزلية ، تجارة الأدوات والأواني المنزلية ، تجارة الأدوات الكهربائية ، محلات البقالة ، السوبر ماركت ، البرادات ، تجارة الفواكه والخضراوات ، بيع زينة واكسسوارات .

باســـــــــــم : هلا العصرية ش م م

الجنسيـــــــــة : عمانية

المهنـــــــــة : تجارة

العنـــــــــوان : ص.ب : ٣١ ر.ب : ٣٢٩

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/١٢/٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٥٩٨٥

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

عيادات طب الأسنان .

باســـــــــــم : ناصر بن سلطان بن نبهان الريسي للتجارة والمقاولات

الجنسيـــــــــة : عمانية

المهنـــــــــة : خدمة

العنـــــــــوان : ص.ب : ٦ ر.ب : ٣٢٤

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/١١/٢٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٧٦٦٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع السيراميك .

باســـــــــــــم : المرئية العالمية للتجارة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٦٠٨ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٢/٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٣٧٧٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تجارة العطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة والبخور ، تجارة الحقائب والسلع الجلدية وتوابع السفر وتجارة الزهور والنباتات وتجارة المكسرات والبن والتوابل تجارة الحلويات ومنتجات المخابز وبيع الحلي الاصطناعية تجارة الأجهزة المنزلية تجارة التذكاريات والتحف تجارة الأحذية بيع الذرة تجارة الصابون المنظفات تجارة ملابس وأدوات ولوازم الأطفال تجارة الأدوات والأواني المنزلية المتنوعة تجارة اللعب والألعاب بكافة أنواعها بيع مستلزمات الهواتف والهواتف النقالة وتجارة القرطاسية والأدوات المكتبية تجارة المشروبات الغازية والعصائر والمياه المعدنية وتجارة الملابس الجاهزة .

باســـــــــــــم : المرئية العالمية للتجارة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٦٠٨ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٧/٢٦

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠١٨٢٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع النوافذ والأبواب .

سمارات ويندوز
Smart Window

باســـــــــــــم : شوامخ مسقط المتميزة للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٣٥٢ ر.ب : ١٣٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٤/٥

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٦٠٢

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

صالون .

فراشة الإكليل
FRASHT ALEKLIL

باســـــــــــــم : مشاريع المياسة الحديثة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٣٧٥ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٢٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٨٠٧٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باســـــــــــــم : ملتقى المحترفين للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٣٣ ر.ب : ٦١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٢/٢٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٠١٥٨

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

مقاولات البناء والتشييد .

باســـــــــــــم : مسقط بلاستر ش م م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٤٥ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٨٣٦

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

مكاتب ووكالات السفر والسياحة .

باســـــــــــــم : لؤلؤة الخزيرة الخضراء

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٤٧٦ ر.ب : ١٣٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٣٧٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

محلات البقالة ، السوبر ماركت ، التموينات ، البرادات .

باســـــــــــــم : أسطورة السلام ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٩٦١ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٨١٢٤

في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :

إدارة وتأجير العقارات ومقاولات البناء .

باســـــــــــــم : رمش لما وراء البحار ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣٦٧٦ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٢/٢٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٤٧٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الأعلاف والأسمدة والمبيدات الحشرية والمعدات الزراعية .

باســـــــــــــم : ورسان للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣٤٦ ر.ب : ٣١٩

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٨٥٧٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باســـــــــــــم : الأفق للمشاريع والخدمات ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١١٣ ر.ب : ١١٩

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٣/١٦

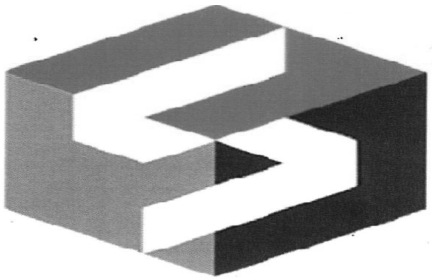

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٤٨٩

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

استشارات هندسية .

باســـــــــــــم : الشموخ للخدمات الهندسية ش م م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣٢٤٠ ر.ب : ١١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٠٠٤٠

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

الاستشارات الهندسية .

باســـــــــــــم : دليل السلامة للاستشارات الهندسية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٠١١ ر.ب : ١١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/١٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٠٩٧٥

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باســـــــــــــم : زعيم خلف الهلالي المتميزة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٦/١٨

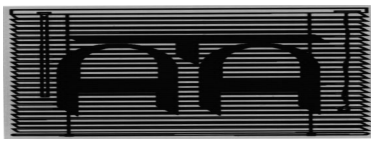

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٣١٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تجارة السجاد والموكيت ، تجارة منتجات الديكور والأسقف الصناعية والمواد العازلة .

باســـــــــــــم : الأنظار للتجارة ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣٧٨٨ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٦٣١

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تجارة الأقمشة والمنسوجات .

باســـــــــــــم : مشاريع تنوف الذهبية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٤٦٢ ر.ب : ٦١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٢٦

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٩٨٠

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

صناعة الطابوق الأسمنتي المفرغ والآجر .

باســـــــــــــم : أبراج مسقط للمنتجات الأسمنتية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : التجارة والصناعة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٥٥ ر.ب : ١٠٠

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٩٧٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

توزيع المواد الغذائية .

باســـــــــــــم : المـــزن للتموين ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٩٣١ ر.ب : ١٣١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/٨

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٦٥٣

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

مدارس تحفيظ القرآن .

باســـــــــــــم : مدرسة غراس الكوثر لتحفيظ القرآن الكريم الخاصة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١١٠١ ر.ب : ٦١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٢٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٠٥٢

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

مستشفى .

باســـــــــــــم : البسمة للخدمات الطبية والتجارية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٧٢٦ ر.ب : ٦١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٦٩١٠

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

الشقق الفندقية .

باســـــــــــــم : مشاريع الخدمة الفضية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣٣ ر.ب : ٦١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١/٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٧٢١٨

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

مقاولات البناء .

باســـــــــــــم : مشاريع بصمة الجودة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٤٥٤ ر.ب : ٦١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١/١٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠١١٣٤

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

صيانة برمجيات وتصميم صفحات المواقع .

باســـــــــــــم : دارس الدولية ش م م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٨٧ ر.ب : ١٠٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٣/٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠١٩٦٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الملابس الجاهزة والأحذية .

باســـــــــــــم : غزال البراري الوطنية

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٠٧٨ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٤/١٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٦٨٩٣

في الفئة ٤٠ من أجل السلع/الخدمات :

خياطة الملابس الرجالية .

سكند دشداشة
SECOND DISHDASHA

باســـــــــــــم : ماسة البلة للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٥١٠ ر.ب : ١٣٣

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١/١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٣٦٠

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الأسواق المركزية وما شابهها ومجمعات تجارية استهلاكية .

مركز بهجة السعد للتسوق
BAHJA AL SAAD SHOPPING CENTER

باســـــــــــــم : أمجاد السيالي للتجارة والمقاولات

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٤٥٠ ر.ب : ٦١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٣٦٦

في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :

إدارة وتثمين الممتلكات العقارية ، تأجير العقارات المملوكة .

باســـــــــــــم : إتقان للتطوير والاستثمار ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٣٤ ر.ب : ١١١

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٧٩٦٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع السكر .

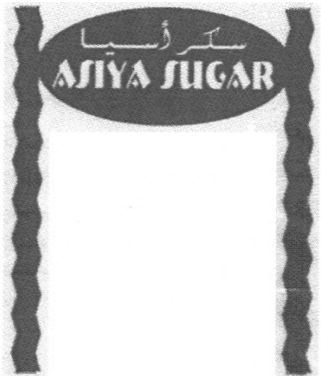

باســـــــــــــم : رمال الرباط للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٣١٥ ر.ب : ٣١٦

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٢/٢٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١٣٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي .

باســـــــــــــم : زاويتي للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٤٥٩ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩٤٣٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

مزارع إنتاجية والخضراوات .

باســـــــــــــم : السدرة للمشاريع الزراعية ش.م.م

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : منتج

العنـــــــــــوان : ص.ب : ١٤٧٥ ر.ب : ١١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/١٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٩١٠٨

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

مكتب تنسيق طبي .

باســـــــــــــم : مشاريع المبادر الراقي

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٦٥ ر.ب : ٦١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٤/٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٢١٦٩

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

العلاج الطبيعي .

باســـــــــــــم : جمانة الحشاة للتجارة

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : خدمة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٤١١١ ر.ب : ١١٧

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/٤/٢٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٧٩٥٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

محلات البقالة ، السوبرماركت ، التموينات ، البرادات .

باســـــــــــــم : شركة عبدالله البيماني وشريكه

الجنسيـــــــــــة : عمانية

المهنـــــــــــة : تجارة

العنـــــــــــوان : ص.ب : ٢٦٢ ر.ب : ٦١٢

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٢/٢٢

مجلـــس المناقصـــات

مشـروع إنشـاء شبكـة توزيـع ميـاه لولايـة بديـة بشمـال الشرقيـة

يعلن مجلس المناقصات عن طرح المناقصة رقم ٢٠١٧/٧ بشأن مشروع إنشاء شبكة توزيع مياه لولاية بدية بشمال الشرقية .

يمكن للشركات المتخصصة في أعمال تمديدات المياه والمسجلة لدى مجلس المناقصات بالدرجة الممتازة الحصول على مستندات الشروط والمواصفات من مبنى المجلس بالخوير ابتداء من الساعة الثامنة والنصف صباحا حتى الساعة الواحدة والنصف ظهرا خلال أيام الدوام الرسمي اعتبارا من تاريخ نشر هذا الإعلان وحتى تاريخ ٢٠١٧/٨/١٠م ، مقابل (=/٣,٠٠٠ ر.ع) ثلاثة آلاف ريال عماني للنسخة الواحدة لا ترد .

على كل شركة ترغب الاشتراك في هذه المناقصة أن ترفق مع عطائها تأمينا مؤقتا في صورة ضمان مصرفي أو شيك مصدق من أحد البنوك العاملة في السلطنة لا يقل عن (١٪) من قيمة العطاء معنونا باسم معالي رئيس مجلس المناقصات وساري المفعول لمدة (٩٠) يوما من تاريخ تقديم العطاءات وكل عطاء لا يستوفي التأمين المؤقت المطلوب لن ينظر فيه .

تقدم العطاءات موقعة ومختومة على النموذج الأصلي المعد لذلك وعلى جدول الفئات المرافق له في مظاريف مختومة بالشمع الأحمر معنونة باسم معالي رئيس مجلس المناقصات مكتوب عليها من الخارج (المناقصة رقم ٢٠١٧/٧ بشأن مشروع إنشاء شبكة توزيع مياه لولاية بدية بشمال الشرقية) ، وألا يكتب على المظروف اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه .

يجب وضع العطاءات بصندوق المناقصات بمبنى المجلس بالخوير ابتداء من الساعة السابعة والنصف حتى الساعة العاشرة صباحا من يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٩/١٨م ، ولن يتم قبول أي عطاء يرد إلى المجلس بعد الموعد الآنف الذكر ، كما يجب حضور ممثل للشركة التي تقدم عطاءها في المناقصة عند إجراءات فتح المظاريف ، علما بأنه سيتم بث هذه الإجراءات مباشرة على موقع مجلس المناقصات في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) (http://www.tenderboard.gov.om) ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٩/١٨م .

مجلس المناقصات غير مقيد بقبول أقل أو أي عطاء آخر

الأمين العام لمجلس المناقصات

مكتب ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه

إعـــــلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة فوسيريف للمواد الصامدة للصهر ش.م.م

يعلن مكتب ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) وشركاه أنه يقوم بتصفية شركة فوسيريف للمواد الصامدة للصهر ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١١٣١٨٣٤ ، وفقا لقرار الشركاء المؤرخ ٢٠١٧/٥/١م ، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير ، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

القرم - بناية منارة القرم - الطابق السادس

ص.ب : ٢٥٨ ر.ب : ١١٢ روي

هاتف رقم : ٢٢٣٥٤٣٠٠ - فاكس رقم : ٢٢٣٥٤٣٣٣

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه ، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان ، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفـــي

مكتب مصطفى الطيب محمد السعيد

إعـــــلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة روافد للتطوير والاستثمار ش.م.م

يعلن مكتب مصطفى الطيب محمد السعيد أنه يقوم بتصفية شركة روافد للتطوير والاستثمار ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١١٩٠٥٥٣ ، وفقا للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بمسقط ، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير ، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

القرم - بناية مركز الرائد التجاري - الطابق الأول - مكتب رقم : ٢٨

ص.ب : ٤٢٨ ر.ب : ١٣١

هاتف رقم : ٢٤٦٦٥٣٥٥ / ٩٩٤٦١٩٦٠ - فاكس رقم : ٢٤٦٦٥٣٥٠

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه ، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان ، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفـــي

سالم بن مالك بن محمد البطاشي

إعـــــلان

عن انتهاء أعمال التصفية

لشركـــة الأوائـــل المزدهـــرة ش.م.م

يعلن سالم بن مالك بن محمد البطاشي بصفته المصفي لشركة الأوائل المزدهرة ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٠٩٣٨٠٩ ، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة وفقا لأحكام المادة (٢٧) من قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ .

المصفـــي

صالح بن سعيد بن سالم الصواعي

إعـــــلان

عن انتهاء أعمال التصفية

لشركة المثالي للحجر الطبيعي والجرانيت ش.م.م

يعلن صالح بن سعيد بن سالم الصواعي بصفته المصفي لشركة المثالي للحجر الطبيعي والجرانيت ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٠١٨٣٨ ، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة وفقا لأحكام المادة (٢٧) من قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ .

المصفـــي